

المضبطة

دور الانعقاد العادي الأول
الفصل التشريعي الخامس

مضبطة الجلسة العادية السابعة
الثلاثاء ٢٣/٥/١٤٤٠ هـ – ٢٩/١/٢٠١٩ م
إعداد: قسم المضبطة والطباعة
إدارة شؤون اللجان والجلسات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
١. البند الأول: تلاوة أسماء المعتذرين.	
- لا يوجد معتذرون.	١٤
٢. البند الثاني: التصديق على مضبطة الجلسة العادية السادسة.	
- تم التصديق على مضبطة الجلسة العادية السادسة دون تعديل.	١٤
٣. البند الثالث: إخطار المجلس بالتمسك بالمشاريع بقوانين المقدمة من الحكومة الموقرة:	
- إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المشروعات المتبقية لدى مجلس النواب والتي لم يتم الفصل فيها قبل انتهاء الفصل التشريعي الرابع والمقدمة من قبل الحكومة التي ترغب في التمسك بالاستمرار في نظرها.	١٥
- تم إخطار المجلس.	
٤. البند الرابع: إخطار المجلس بالمشاريع بقوانين التي أحيلت إلى اللجان المختصة:	
- إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون (مصاغ بناء على اقتراح بقانون (بصيغته المعدلة) من مجلس الشورى) بإلغاء الفقرة الثانية من المادة (٣٢٦) من قانون المرافعات المدنية	

والتجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧١م، التي
أحيلت مع المشروع إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
بصفة أصلية.

١٥

- إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس
مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون (مصاغ بناء على
اقتراح بقانون (بصيغته المعدلة) من مجلس الشورى) بشأن
تشجيع وحماية الاستثمار، التي أحيلت مع المشروع إلى لجنة
الشؤون المالية والاقتصادية بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون
التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

١٥

- إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس
مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون (مصاغ بناء على
اقتراح بقانون (بصيغته المعدلة) من مجلس الشورى) بإضافة
مادة جديدة برقم (٩ مكررا) إلى القانون رقم (٦٠) لسنة ٢٠١٤م
بشأن جرائم تقنية المعلومات، التي أحيلت مع المشروع إلى لجنة
الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بصفة أصلية وإلى
لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

١٥

- إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس
مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون (مصاغ بناء على
اقتراح بقانون من مجلس الشورى) بتعديل المادة (٤٣) من
قانون إيجار العقارات الصادر بالقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٤م،
التي أحيلت مع المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة بصفة
أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

١٥

- تم إخطار المجلس.

٥. البند الخامس: عرض المشاريع بقوانين للإحالة إلى اللجان المختصة:

- ١٦ - عرض الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون (مصاغ بناء على اقتراح بقانون (بصيغته المعدلة) من مجلس النواب) بتعديل المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٥ م بشأن تحصيل كلفة إنشاء وتطوير البنية التحتية في مناطق التعمير، على المجلس للنظر في إحالتها مع المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.
- ١٦ - قرر المجلس الموافقة على إحالة المشروع بقانون إلى اللجنة المختصة.
- ١٦ - عرض الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون (مصاغ بناء على اقتراح بقانون (بصيغته المعدلة) من مجلس النواب) بتعديل المادة (٤٦) من قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٢ م، على المجلس للنظر في إحالتها مع المشروع إلى لجنة الخدمات بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.
- ١٧ - قرر المجلس الموافقة على إحالة المشروع بقانون إلى اللجنة المختصة.
- ١٧ - عرض الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون (مصاغ بناء على اقتراح بقانون (بصيغته المعدلة) من مجلس النواب) بإصدار قانون رعاية وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة، على المجلس للنظر في

- إحالتها مع المشروع إلى لجنة الخدمات بصفة أصلية وإلى لجنة
الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات. ١٧
- قرر المجلس الموافقة على إحالة المشروع بقانون إلى اللجنة
المختصة. ١٧
- عرض الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس
الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون (مصاغ بناء على اقتراح
بقانون (بصيغته المعدلة) من مجلس النواب) بتعديل المادة (٤)
من القانون رقم (٥٧) لسنة ٢٠٠٦م بإنشاء صندوق العمل، على
المجلس للنظر في إحالتها مع المشروع إلى لجنة الخدمات بصفة
أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات. ١٧
- قرر المجلس الموافقة على إحالة المشروع بقانون إلى اللجنة
المختصة. ١٨

٦. البند السادس: تقرير برنامج عمل الحكومة:

- تقرير لجنة دراسة برنامج عمل الحكومة للسنوات ٢٠١٩م -
٢٠٢٢م. (ملحق رقم ١) ١٨
- قرر المجلس الموافقة على برنامج عمل الحكومة للسنوات
٢٠١٩م - ٢٠٢٢م (المعدّل). ٧٠

فهرس الأقسـوال

الرقم	الاسم	الصفحات
١.	الرئيس	١٤, ١٦, ١٧, ١٨, ١٩, ٢٥, ٢٨,
		٣٠, ٣٤, ٣٥, ٣٦, ٣٧, ٣٨, ٤٠,
		٤٧, ٤٩, ٥٠, ٥١, ٥٤, ٥٥, ٥٦,
		٦٣, ٦٥, ٦٦, ٦٧, ٧٠, ٧٢, ٧٣
٢.	نائب رئيس مجلس الوزراء	٢٩, ٧١
٣.	وزير شؤون مجلس الوزراء	٦٤
٤.	النائب أحمد صباح السلوم	٦١
٥.	النائب أحمد محمد العامر	٦٥
٦.	النائب أحمد يوسف الأنصاري	٥٦
٧.	النائب أحمد يوسف الدمستاني	٦٦
٨.	النائب السيد فلاح هاشم فلاح	٣٨, ٤٠
٩.	النائب باسم سلمان المالكي	٤٧
١٠.	النائب بدر سعود الدوسري	٥٩
١١.	النائب حمد أحمد الكوهجي	٤٨, ٤٩

١٢. النائب زينب عبدالأمير خليل ٤٢
١٣. النائب عبدالرزاق عبدالله خطاب ٦٦ , ٦٥
١٤. النائب عبدالله إبراهيم الدوسري ٤٦
١٥. النائب عبدالله خليفة الذواودي ٤١
١٦. النائب عبدالنبي سلمان أحمد ٣٢
١٧. النائب علي أحمد زايد ٧٢ , ٤٣ , ٣٦ , ٢٥
١٨. النائب علي محمد إسحاق ٤٥ , ٤١ , ٣٨ , ٣٧ , ٣٤ , ١٩ , ١٨
٦٧
١٩. النائب عمار حسين عباس ٥٩
٢٠. النائب عيسى علي القاضي ٥١ , ٥٠
٢١. النائب غازي فيصل آل رحمة ٦٢
٢٢. النائب كلثم عبدالكريم الحايكي ٣١
٢٣. النائب محمد إبراهيم السيبي البوعينين ٥٤
٢٤. النائب محمد خليفة بوحمود ٥٨
٢٥. النائب محمد عيسى العباسي ٥٢

٢٦. النائب معصومة حسن عبدالرحيم ٦٠

٢٧. النائب هشام أحمد العشري ٥٧

٢٨. النائب يوسف زين العابدين زينل ٣٥ , ٣٧ , ٣٨

٢٩. الأمين العام للمجلس ١٥ , ١٦ , ١٧ , ١٨ , ٧٠

جدول أعمال الجلسة العادية السابعة

دور الانعقاد السنوي العادي الأول

الفصل التشريعي الخامس

الثلاثاء ٢٣ جمادى الأولى ١٤٤٠ هـ الموافق ٢٩ يناير ٢٠١٩ م الساعة ٩,٣٠ صباحا

البند الأول: تلاوة أسماء المعتذرين.

البند الثاني: التصديق على مضبطة الجلسة العادية السادسة.

البند الثالث: إخطار المجلس بالتمسك بالمشاريع بقوانين المقدمة من الحكومة الموقرة:

(١) إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المشروعات المتبقية لدى مجلس النواب والتي لم يتم الفصل فيها قبل انتهاء الفصل التشريعي الرابع والمقدمة من قبل الحكومة التي ترغب في التمسك بالاستمرار في نظرها.

البند الرابع: إخطار المجلس بالمشاريع بقوانين التي أحيلت إلى اللجان المختصة:

(١) إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون (مصاغ بناء على اقتراح بقانون (بصيغته المعدلة) من مجلس الشورى) بإلغاء الفقرة الثانية من المادة (٣٢٦) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧١ م، التي أحيلت مع المشروع إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بصفة أصلية.

(٢) إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون (مصاغ بناء على اقتراح بقانون (بصيغته المعدلة) من مجلس الشورى) بشأن تشجيع وحماية الاستثمار، التي أحيلت مع

المشروع إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

(٣) إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون (مصاغ بناء على اقتراح بقانون (بصيغته المعدلة) من مجلس الشورى) بإضافة مادة جديدة برقم (٩ مكررا) إلى القانون رقم (٦٠) لسنة ٢٠١٤م بشأن جرائم تقنية المعلومات، التي أحيلت مع المشروع إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

(٤) إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون (مصاغ بناء على اقتراح بقانون من مجلس الشورى) بتعديل المادة (٤٣) من قانون إيجار العقارات الصادر بالقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٤م، التي أحيلت مع المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

البند الخامس: عرض المشاريع بقوانين للإحالة إلى اللجان المختصة:

(١) عرض الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون (مصاغ بناء على اقتراح بقانون (بصيغته المعدلة) من مجلس النواب) بتعديل المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٥م بشأن تحصيل كلفة إنشاء وتطوير البنية التحتية في مناطق التعمير، على المجلس للنظر في إحالتها مع المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

(٢) عرض الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون (مصاغ بناء على اقتراح بقانون (بصيغته المعدلة) من مجلس النواب) بتعديل المادة (٤٦) من قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر

بالقانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٢م، على المجلس للنظر في إحالتها مع المشروع إلى لجنة الخدمات بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

(٣) عرض الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون (مصاغ بناء على اقتراح بقانون (بصيغته المعدلة) من مجلس النواب) بإصدار قانون رعاية وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة، على المجلس للنظر في إحالتها مع المشروع إلى لجنة الخدمات بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

(٤) عرض الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون (مصاغ بناء على اقتراح بقانون (بصيغته المعدلة) من مجلس النواب) بتعديل المادة (٤) من القانون رقم (٥٧) لسنة ٢٠٠٦م بإنشاء صندوق العمل، على المجلس للنظر في إحالتها مع المشروع إلى لجنة الخدمات بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات.

البند السادس: تقرير برنامج عمل الحكومة:

— تقرير لجنة دراسة برنامج عمل الحكومة للسنوات ٢٠١٩م - ٢٠٢٢م.

بند ما يستجد من أعمال:

مضبطة الجلسة العادية السابعة
دور الانعقاد السنوي العادي الأول
الفصل التشريعي الخامس

الرقم: العادية (٧)

التاريخ: ٢٣ جمادى الأولى ١٤٤٠ هـ

٢٩ يناير ٢٠١٩ م

إنه في الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الثالث والعشرين من شهر جمادى الأولى ١٤٤٠ هـ الموافق للتاسع والعشرين من شهر يناير ٢٠١٩ م، عقدت الجلسة العادية السابعة لمجلس النواب من دور الانعقاد السنوي العادي الأول من الفصل التشريعي الخامس بالقاعة الكبرى للاجتماعات بمقر المجلس بالقضيبية، وذلك برئاسة معالي السيدة فوزية بنت عبدالله زينل رئيس مجلس النواب، وحضور أصحاب السعادة النواب:-

١. سعادة النائب إبراهيم خالد النفيعي
٢. سعادة النائب أحمد صباح السلوم
٣. سعادة النائب أحمد محمد العامر
٤. سعادة النائب أحمد يوسف الأنصاري
٥. سعادة النائب أحمد يوسف الدمستاني
٦. سعادة النائب السيد فلاح هاشم فلاح
٧. سعادة النائب باسم سلمان المالكي
٨. سعادة النائب بدر سعود الدوسري
٩. سعادة النائب حمد أحمد الكوهجي
١٠. سعادة النائب خالد صالح بو عنق
١١. سعادة النائب زينب عبدالأمير خليل
١٢. سعادة النائب سوسن محمد كمال

١٣. سعادة النائب عادل عبدالرحمن العسومي
١٤. سعادة النائب عبدالرزاق عبدالله حطاب
١٥. سعادة النائب عبدالله إبراهيم الدوسري
١٦. سعادة النائب عبدالله خليفة الذوادي
١٧. سعادة النائب عبدالنبي سلمان أحمد
١٨. سعادة النائب علي أحمد زايد
١٩. سعادة النائب علي ماجد النعيمي
٢٠. سعادة النائب علي محمد إسحاقوي
٢١. سعادة النائب عمار أحمد البناي
٢٢. سعادة النائب عمار حسين عباس
٢٣. سعادة النائب عمار سامي قمبر
٢٤. سعادة النائب عيسى عبدالجبار الكوهجي
٢٥. سعادة النائب عيسى علي القاضي
٢٦. سعادة النائب عيسى يوسف الدوسري
٢٧. سعادة النائب غازي فيصل آل رحمة
٢٨. سعادة النائب فاضل عباس السواد
٢٩. سعادة النائب فاطمة عباس قاسم
٣٠. سعادة النائب كلثم عبدالكريم الحايكي
٣١. سعادة النائب محمد إبراهيم السيسي البوعينين
٣٢. سعادة النائب محمد خليفة بوحمود
٣٣. سعادة النائب محمد عيسى العباسي
٣٤. سعادة النائب محمود مكّي البحراني
٣٥. سعادة النائب معصومة حسن عبدالرحيم
٣٦. سعادة النائب ممدوح عباس الصالح
٣٧. سعادة النائب هشام أحمد العشييري
٣٨. سعادة النائب يوسف أحمد الذوادي
٣٩. سعادة النائب يوسف زين العابدين زينل

وقد مثل الحكومة:

نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير شؤون مجلس الوزراء
وزير العدل والشؤون
الإسلامية والأوقاف
وزير المالية والاقتصاد الوطني
وزير العمل
والتنمية الاجتماعية
وزير شؤون مجلسي
الشورى والنواب

معالي الشيخ / خالد بن عبدالله آل خليفة
سعادة السيد / محمد بن إبراهيم المطوع
معالي الشيخ / خالد بن علي آل خليفة
معالي الشيخ / سلمان بن خليفة آل خليفة
سعادة السيد / جميل بن محمد علي حميدان
سعادة السيد / غانم بن فضل البوعيين

وحضر الجلسة سعادة المستشار راشد محمد بونجمة الأمين العام للمجلس، والدكتور ياسر صقر الشيراوي الأمين العام المساعد لشؤون اللجان والجلسات والدعم النيابي، والدكتور صالح إبراهيم الغيث رئيس هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس، وعدد من موظفي الأمانة العامة، وقد تفضلت معالي الرئيس بافتتاح الجلسة:

الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، نفتح اليوم الثلاثاء الموافق ٢٩ يناير ٢٠١٩م أعمال الجلسة العادية السابعة من دور الانعقاد السنوي العادي الأول من الفصل التشريعي الخامس. البند (١): تلاوة أسماء الإخوة المعتذرين عن عدم حضور الجلسة: لا يوجد معتذرون. المتأخرون عن هذه الجلسة وهم أصحاب السعادة النواب: سوسن محمد بوكمال، عمار سامي قمبر، غازي فيصل آل رحمة، محمود مكي البحراني، ويوسف أحمد الذواوي. المتغيّبون عن الجلسة السابقة: لا يوجد. نصدق على مضبطة الجلسة العادية السادسة، إذا عندكم أي ملاحظات على مضبطة الجلسة السادسة.

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس:

شكرا، سعادة المستشار راشد محمد بونجمة الأمين العام للمجلس تفضل بقراءة البند الذي يليه.

الأمين العام للمجلس :

شكرا معالي الرئيس، البند (٣): إخطار المجلس بالتمسك بالمشاريع بقوانين المقدمة من الحكومة الموقرة: (١): إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص المشروعات المتبقية لدى مجلس النواب والتي لم يتم الفصل فيها قبل انتهاء الفصل التشريعي الرابع والمقدمة من قبل الحكومة التي ترغب في التمسك بالاستمرار في نظرها. البند (٤): إخطار المجلس بالمشاريع بقوانين التي أحيلت إلى اللجان المختصة: (١): إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون (مصاغ بناء على اقتراح بقانون (بصيغته المعدلة) من مجلس الشورى) بإلغاء الفقرة الثانية من المادة (٣٢٦) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧١م، التي أحيلت مع المشروع إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بصفة أصلية. (٢): إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون (مصاغ بناء على اقتراح بقانون (بصيغته المعدلة) من مجلس الشورى) بشأن تشجيع وحماية الاستثمار، التي أحيلت مع المشروع إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات. (٣): إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون (مصاغ بناء على اقتراح بقانون (بصيغته المعدلة) من مجلس الشورى) بإضافة مادة جديدة برقم (٩ مكررا) إلى القانون رقم (٦٠) لسنة ٢٠١٤م بشأن جرائم تقنية المعلومات، التي أحيلت مع المشروع إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات. (٤): إخطار المجلس بالرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون (مصاغ بناء على اقتراح بقانون من مجلس الشورى) بتعديل المادة (٤٣) من قانون إيجار العقارات الصادر بالقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٤م، التي أحيلت مع المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات، وشكرا معالي الرئيس.

الرئيس:

إذا تواصل معنا سعادة الأمين العام البند الخامس، تفضل.

الأمين العام للمجلس :

شكرا معالي الرئيس، البند (٥): عرض المشاريع بقوانين للإحالة إلى اللجان المختصة:
(١): عرض الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون (مصاغ بناء على اقتراح بقانون (بصيغته المعدلة) من مجلس النواب) بتعديل المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٥م بشأن تحصيل كلفة إنشاء وتطوير البنية التحتية في مناطق التعمير، على المجلس للنظر في إحالتها مع المشروع إلى لجنة المرافق العامة والبيئة بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات، وشكرا.

الرئيس :

شكرا، من هم الموافون على إحالة الرسالة إلى اللجان المختصة؟

(أغلبية موافقة)

(انظر ملحق التصويتات)

الرئيس:

شكرا، سعادة المستشار راشد محمد بونجمة الأمين العام للمجلس تفضل.

الأمين العام للمجلس :

شكرا معالي الرئيس، البند (٥): عرض المشاريع بقوانين للإحالة إلى اللجان المختصة:
(٢): عرض الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون (مصاغ بناء على اقتراح بقانون (بصيغته المعدلة) من مجلس النواب) بتعديل المادة (٤٦) من قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٢م، على المجلس للنظر في إحالتها مع المشروع إلى لجنة الخدمات بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات، وشكرا.

الرئيس :

شكرا، من هم الموافقون على إحالة الرسالة إلى اللجان المختصة؟

(أغلبية موافقة)

(انظر ملحق التصويتات)

الرئيس:

شكرا، سعادة المستشار راشد محمد بونجمة الأمين العام للمجلس تفضل.

الأمين العام للمجلس :

شكرا معالي الرئيس، البند (٥): عرض المشاريع بقوانين للإحالة إلى اللجان المختصة:

(٣): عرض الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون (مصاغ بناء على اقتراح بقانون (بصيغته المعدلة) من مجلس النواب) بإصدار قانون رعاية وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة، على المجلس للنظر في إحالتها مع المشروع إلى لجنة الخدمات بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات، وشكرا.

الرئيس :

شكرا، من هم الموافقون على إحالة الرسالة إلى اللجان المختصة؟

(أغلبية موافقة)

(انظر ملحق التصويتات)

الرئيس:

شكرا، سعادة المستشار راشد محمد بونجمة الأمين العام للمجلس تفضل.

الأمين العام للمجلس :

شكرا معالي الرئيس، البند (٥): عرض المشاريع بقوانين للإحالة إلى اللجان المختصة:

(٤): عرض الرسالة الواردة من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الموقر، بخصوص مشروع قانون (مصاغ بناء على اقتراح بقانون (بصيغته المعدلة) من مجلس النواب) بتعديل المادة (٤) من القانون رقم (٥٧) لسنة ٢٠٠٦م بإنشاء صندوق العمل، على المجلس للنظر في إحالتها مع المشروع إلى لجنة الخدمات بصفة أصلية وإلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإبداء الملاحظات، وشكرا.

الرئيس :

شكرا، من هم الموافقون على إحالة الرسالة إلى اللجان المختصة؟

(أغلبية موافقة)

(انظر ملحق التصويتات)

الرئيس:

شكرا، سعادة المستشار راشد محمد بونجمة الأمين العام للمجلس تفضل.

الأمين العام للمجلس :

شكرا معالي الرئيس، البند (٦): تقرير برنامج عمل الحكومة: تقرير لجنة دراسة

برنامج عمل الحكومة للسنوات ٢٠١٩م - ٢٠٢٢م، وشكرا.

الرئيس:

شكرا، تفضل الأخ المقرر.

النائب علي محمد إسحاق (المقرر) :

شكرا معالي الرئيس، أطلب تثبيت تقرير اللجنة في مضبطة الجلسة.

الرئيس :

من هم الموافقون على تثبيت تقرير اللجنة في مضبطة الجلسة؟

(أغلبية موافقة)

(انظر ملحق التصويتات)

الرئيس :

إذن يتم تثبيت التقرير في مضبطة الجلسة.

(انظر الملحق)

الرئيس:

شكرا، تفضل الأخ المقرر.

النائب علي محمد إسحاق (المقرر) :

شكرا معالي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، قبل البدء باسمكم جميعا أتقدم لسيدي

صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه بجزيل

الشكر والاحترام على إرسائه للحياة الديمقراطية في المملكة، ورفع سقف صلاحيات المجلس المنتخب إلى ما نحن عليه اليوم، وتقديم الحكومة لبرنامج عملها للسنوات الأربع المقبلة لاعتماده من عدمه من قبل المجلس، والشكر موصول لسيدى سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه، ولسمو الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه، على برنامج العمل المقدم من قبل الحكومة للحفاظ على مكتسبات المواطنين، والاستمرار في تعزيز الثوابت الأساسية للدولة والمجتمع، وبناء اقتصاد قوي مستدام، كما لا يفوتني أن أشكر فريق العمل الحكومي برئاسة معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء الموقر على تعاونهم وشفافيتهم التامة معنا، والوصول إلى نقطة التقاء في كل البنود التي تم الاختلاف عليها، والشكر لمعالي الرئيس ولكم إخواني وأخواتي النواب على دعمكم وثقتكم في اللجنة المشكلة من قبل المجلس برئاسة سعادة الأخ النائب علي زايد.

الرئيس :

فقط هو على أساس يوضح قليلا تقريركم وبعد ذلك المناقشة يتفضل بها أول واحد.

النائب علي محمد إسحاقى (المقرر) :

طبعا الملخص التنفيذي لبرنامج العمل الحكومي، ركز البرنامج المقدم من الحكومة للعام ٢٠١٩م - ٢٠٢٢م، الأهم كان هو الوصول إلى التوازن المالي بين المصروفات والإيرادات وأنا أعتقد أن هذه هي أهم نقطة بالنسبة للحكومة وبالنسبة لنا نحن كمجلس إذا لم نستطع الوصول إلى الهدف المنشود، إذا قدرنا نوصل بعد (٤) سنوات إلى نقطة التعادل، أنا أعتقد أن هذا سيكون أكبر إنجاز للحكومة ولنا نحن كمجلس وكأناش مشرعين وأناش مراقبين على عمل الحكومة بعد ذلك في تنفيذ البرنامج والوصول إلى التوازن المالي بين المصروفات والإيرادات، روعي في الملخص التنفيذي في البرنامج التوجهات والسياسات والمبادرات المراد تحقيقها، طبعا في إعداد برنامج العمل بشكل أساسي مخرجات ورش العمل طبعا لم تتم اعتبارا، برنامج العمل كان مبنيا على مخرجات ورش عمل قامت بها الحكومة إلى أن وصلت إلى تقديم البرنامج الذي نحن وصلنا إليه، طبعا تم التوافق على أغلب الأمور بيننا وبينهم ولكن نحن طلبنا إضافة بند أو فقرة والحكومة مشكورة وافقت عليها وسأذكر لكم الفقرة وهي دائما نحن في أكثر من موقع سترونها موجودة وهي الحفاظ على مكتسبات المواطن الحالية دون تحميله أي أعباء إضافية مستقبلية والعمل على تحسين ظروفه المعيشية، أنا أعتقد أن هذا البند جدا مهم بالنسبة لنا للمحافظة

على كل المكتسبات التي حصل عليها المواطن، وعلى كل الأعباء التي ستأتي بأنه يعوض فيها المواطن من خلال هذه الفقرة التي نحن أضفناها، والحكومة مشكورة وافقت على إضافة هذا البند، طبعا المؤشرات الاقتصادية والمالية أنا لن أتطرق لها كثيرا وسأتركها للجنة المالية بالتعامل مع الميزانية مع الحكومة ولكن الشيء الإيجابي الوحيد الذي أنا ممكن أن أتطرق إليه وهو أنه تم الرفع في نسبة القطاع غير النفطي والذي يصل إلى (٨٢%) وهذا أعتقد أنه إنجاز بالنسبة لنا أن الإيرادات غير النفطية زادت لدينا وأما الأمور التفصيلية الأخرى أنا أعتقد أننا نتركها للجنة مع وزارة المالية في تفاصيلها، برنامج عمل الحكومة التوجهات العامة أنا ممكن أن أختصرها في (٨) نقاط وهي: (١): تحقيق التوازن المالي بين الإيرادات والمصروفات الحكومية بحلول العام ٢٠٢٢م والتي قبل قليل تكلمنا فيها. (٢): المحافظة على النمو الاقتصادي الإيجابي والاستقرار النقدي. (٣): ضمان جودة استدامة الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والإسكانية. (٤): النهوض بقطاعات الثقافة ورعاية الشباب والرياضة. (٥): توفير مجتمع يسوده الأمن والاستقرار. (٦): العمل على تطوير البنية التحتية. (٧): العمل على رفع كفاءة وفاعلية القطاع الحكومي. (٨): تعزيز الرقابة والمساءلة والشفافية، فهذه (٨) نقاط في التوجهات العامة التي نحن صبغناها هي أهم النقاط الـ (٨)، بالإضافة إلى أننا ارتأينا إضافة تعمل الحكومة على تنفيذ هذه التوجهات مع الحفاظ على مكتسبات المواطنين الحالية دون تحميله أي أعباء إضافية مستقبلية، هذه الفقرات التي نحن دائما نقولها في كل برنامج وفي كل نقطة أو كل محور دائما نحاول توثيق هذه الكلمات لضمان حقوق المواطنين وعدم المساس بمكتسباتهم، طبعا برنامج عمل الحكومة كان فيه أهداف عامة والحكومة وضعت (٩) أهداف عامة من خلال الـ (٩) الأهداف يتبين أن الحكومة هي الداعمة والمساندة وتعمل لصالح المواطن من خلال الـ (٩) الأهداف، (٧) منها تخص المواطن فممكن كتلخيص أعطيككم عنها، رقم (١): الاستثمار في المواطن. (٢): المحافظة على المجتمع. (٣): خلق فرص نوعية للمواطنين. (٥): استدامتها للأجيال القادمة. (٦): استقرار الأسرة. (٧): النمو لخدمة المواطنين: دعم الإبداع والتفوق ودور المرأة والشباب، فنطالع الأهداف الحكومة جادة في دعم المواطنين، الحكومة جادة في كل عملها أنها وضعت أمامها المواطنين قبل أي شيء آخر، فعندما نرى نحن أمامنا (٩) أهداف حكومية موجودة من الـ (٩) الأهداف يوجد (٧) تخص المواطن سواء على المواطن نتكلم اليوم أو مستقبلا، طبعا في برنامج عمل الحكومة الأولويات كانت (١): تعزيز الثوابت الأساسية للدولة. (٢): الاستدامة المالية. (٣): تأمين البيئة الداعمة للتنمية المستدامة، أنا فقط سأذهب للنقاط الأساسية أو النقاط التي نحن استطعنا أن نظيف عليها أو التغيير أو النقاط التي نحن نراها

مهمة، طبعا نحن حفظ تعزيز الثوابت الأساسية لدور المجتمع رقم (١): وهو حفظ الأمن والاستقرار. (٢): تعزيز العلاقات الخارجية وأنا أعتقد أن الدولة متمكنة من هذا الشيء ونحن كلنا ثقة في الدولة في هاتين النقطتين ومساندين لها في كل ما تذهب إليه. (٤): تطوير المنظومة التشريعية، اللجنة ارتأت إضافة بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية وفقا للدستور، لأن هذه الفقرة لم تكن موجودة فاللجنة ارتأت أن كل المشاريع أو كل التشريعات التي ممكن أن تخرج لابد أن تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية، طبعا بحكم الدستور نحن الشريعة الإسلامية هي الشريعة الأولى بالنسبة لنا، النقطة الثانية في نفس البند وهو تطوير المنظومة التشريعية ومراجعة التحديات والتشريعات، أضفنا نفس الفقرة بما يحافظ على مكتسبات الوطن والمواطن، نفس الفقرة التي نحن دائما نؤكد عليها والتي هي كيف نحافظ على مكتسبات المواطن وكيف نعدل من أوضاعه القادمة، النقطة الثانية الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية، أيضا نفس الشيء في الديباجة تم التعديل عليها والتعديل الذي ممكن أن تروه وهو ستعمل الحكومة على تقديم السلطة التشريعية بعدد المشروعات والقوانين التي تهدف بشكل أساسي تعزيز استدامة الصناديق التقاعدية تجاه الأجيال الحالية والقادمة بما يضمن قدرتها للإيفاء بالحقوق والمزايا التقاعدية المكتسبة، وهذه كانت بالنسبة لنا شيء أساسي، ليس لنا نحن بل حتى الشارع كان يطالب بهذا الشيء فيما يخص الصناديق التقاعدية وكيفية الحفاظ عليها وكيفية استدامتها للأجيال القادمة، فتقدمنا بإضافة هذه الفقرة والحكومة مشكورة لم تقصر ووافقت على الإضافة، تنفيذ برنامج التوازن المالي: طبعا لتنفيذ برنامج التوازن المالي وهي معادلة، خفض المصروفات ورفع الإيرادات طبعا وهذا شيء طبيعي إذا نريد أن نصل إلى التوازن المالي هذه المعادلة لابد أن تكون بأي شكل من الأشكال لأن المصروفات لازم تنزل والإيرادات لازم ترتفع لكي نصل بعد (٤) سنوات إلى التوازن المالي الذي نحن والحكومة والجميع ينشده، ولكن بالنسبة لنا كان مهما بأننا نوافق على ذلك بحيث ألا يؤثر أيضا على المواطن في حياته في أي قرار يتم اتخاذه إذا تم اتخاذ أي قرار ممكن أن يؤثر على المواطن يتم تعويضه مثل دعم اللحم ودعم الكهرباء للمواطن، فإذا تم اتخاذ هذا القرار فلابد أن يكون تعويضه بطريقة أو بأخرى من قبل الحكومة والحكومة مشكورة وافقت على إضافة هذا البند، في النمو الاقتصادي طبعا نحن جاءتنا مرئيات كثيرة من الإخوة النواب ومن ضمنها أضفناها في البرنامج وبعضها تم الموافقة عليها ومن ضمنها في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام تم إضافة تعزيز قطاع السياحة في المجالات الرياضية والصحية والتعليمية وغيرها لتكون رافدا من روافد الاقتصاد الوطني وتحفيز القطاع الخاص بالاستثمار فيه، هذا طبعا تم تقديم هذا البند أو هذه النقطة من قبل الإخوة النواب والحكومة

مشكورة أضافتها لأنها رأت أنه في صالح الاقتصاد بأننا نضيف هذا الشيء. رقم (٤) الحفاظ على استدامة الصناديق التقاعدية وأعتقد أن هذا أخذنا فيه وقتا طويلا نحن مع الحكومة في هذه النقطة ومناقشتها والرجوع أكثر من مرة وأكثر من جلسة إلى أن وصلنا بالتوافق عليها، والنقطتان اللتان تم إضافتهما أو تعديلهما هما (١): تعزيز استدامة الصناديق التقاعدية بما يضمن الوفاء بالتزاماتها تجاه الأجيال الحالية والقادمة. (٢): تقديم الحكومة مشروعات قوانين كفيلة بتقليل العجز الاكتواري بما يضمن قدرة الصناديق التقاعدية للإيفاء بالحقوق والمزايا التقاعدية المكتسبة، بمعنى أن اليوم أي تغيير سيحدث في الصناديق ستأتينا نحن جميعا كنواب ولنازم نوافق عليها فإذا نحن وافقنا عليها سنكون نحن الملامون إذا كانت ضد مصلحة المواطن، ولكن إذا كانت في مصلحة المواطن والوطن طبعا نحن سنكون إيجابيين في التعاطي مع هذه التعديلات. (٣): تأمين بيئة داعمة للتنمية المستدامة، طبعا هناك تقريبا (١٣) نقطة ولكن أنا سأذهب فقط للنقاط التي نحن عدلنا عليها، هناك تعديل حصل بسيط في رقم (٢) ضمان جودة استمرار الخدمات الصحية، طبعا أضفنا إعادة هيكلة النظام في القطاع الصحي بما يعزز بحرنة الوظائف وهذا الذي نحن دائما نطرحه وهو موضوع إشكالية التوظيف في القطاع الصحي والأطباء العاطلين عن العمل، فأنا أعتقد الحكومة مشكورة وافقت على أنها تضع في الحسبان أن المرحلة القادمة ستعمل بشكل كبير على بحرنة القطاع الصحي بأكبر عدد ممكن، الشيء الآخر أضفنا نقطتين أيضا من التوصيات نفسها التي جاءتنا من الإخوة النواب وهي وضع نظام تقييم وطني شامل لقياس جودة الخدمة الصحية للمرضى في المستشفيات الحكومية والخاصة، حتى نرى مدى الرضا من نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين من قبل وزارة الصحة ككل ومن قبل الأطباء بشكل مباشر، فأیضا الحكومة مشكورة وافقت على إضافة هذه النقطة بالإضافة إلى إقامة المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية للمحافظات التي تحتاج إلى ذلك، فأنا أعتقد أن هذه في بند المشروعات سترونها مرة ثانية وهذه من المكتسبات الكبيرة للمواطنين قبل أن يكون للمجلس، لأن احتياج بعض المناطق للمرافق الصحية مثل المستشفيات أو المراكز الصحية شيء مهم وبعض المناطق تحتاج لأنه طلعت مدن كثيرة ومشاريع إسكانية كثيرة طلعت عندنا، فأنا أعتقد أننا نحتاج إلى هذه المشاريع الإسكانية، فالحكومة مع الضغط في المصروفات ومع برنامج التوازن المالي مشكورة وافقت على الاستمرار في البنية التحتية والاستمرار في المشاريع الخدمائية للمواطنين. رقم (٣): جودة الخدمات التعليمية، أضفنا نفس الشيء الاستفادة من التجارب الدولية وأفضل الممارسات لتطوير المؤسسات التعليمية، طبعا المقصود فيها نحن من رواد التعليم في المنطقة ولكن اليوم كأننا واقفون، لن نقول أننا تأخرنا في التعليم بل سنقول نحن

واقفون مكاننا من فترة طويلة، فلا يمنع بأننا نذهب للدول المتقدمة ونأخذ منها الأشياء التي تفيدنا أو تكون متوافقة معنا لأننا نحن أيضا لدينا خصوصياتنا، فتم الموافقة على الاستفادة من الخبرات الدولية وهذه أحد الأشياء الذي تم إضافته بناء على المرئيات التي جاءت من قبل الإخوان. البند (٤) وأنا أعتقد هذا من أهم الأشياء التي نحن تطرقنا إليها وأخذنا وقتا طويلا مع الحكومة للوصول إلى الرقم وهو بند الإسكان، ووصلنا إلى صيغة نهائية وهو العمل على توفير ما لا يقل عن (٢٥) ألف وحدة سكنية جديدة خلال (٤) السنوات القادمة، وفق جدول زمني لكل عام، والنقطة الأخرى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والتوسع في برنامج مزايا لتوفير الخدمات الإسكانية بما يسهم في زيادة تنوع الحلول الإسكانية للمواطنين، أنا سوف أستغل هذه الفرصة لأشكر الحكومة في شفافيتها في هذه النقطة بالذات، كانوا واضحين معنا أن الوصول إلى هذا الرقم نستطيع نقول موافقين ولكن الوصول إليه ليس بالسهولة، لابد أن نوجد حلولاً أخرى غير أن وزارة الإسكان تكون فيها، فنحن بالنسبة لنا أن الوصول إلى العدد هو الأهم أكثر من الذي يعمل المشروع، سواء أكان القطاع الخاص أم الوزارة نفسها تقوم به، فتم إضافتها أن خلال (٤) السنوات القادمة الحكومة سوف تعمل على توفير (٢٥) ألف وحدة سكنية للاستفادة منها من قبل المواطنين، وأنا أعتقد أن أحد المكتسبات الكبيرة للحكومة وللمجلس وللمواطنين، مشكورين مرة أخرى للحكومة على قبولها على رفع الرقم من (١٥) ألفا إلى (٢٥) ألف وحدة سكنية. (٥): ضمان جودة الخدمات الاجتماعية وتمكين مجتمعي أضفنا شيئا بسيطا في النقطة التي قبل الأخيرة ضمن برنامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والأسر ذوي الدخل المحدود، نحن أضفنا مع زيادة الدعم المقدم لهم، أي تعديل بسيط، وأنا أعتقد أنه ستكون لجنة من المجلس إعادة هيكلة الدعم المقدم من الحكومة للمواطنين، وأنا أعتقد أن هذا سوف يحول للجنة وهي سوف تعيد هيكلتها لبرنامج إعادة الدعم. الشراكة مع القطاع الخاص رقم (٨) الذي يبين عندكم، نحن طبعا عدلنا الصيغة لأن بالنسبة لنا كان الهاجس أو التخوف مني أنا شخصا أو من أغلب النواب إذا لم يكن الجميع موضوع الخصخصة، لأنكم تشاهدون أن موضوع الخصخصة موضوع حساس، وموضوع دائما الأمور التي تم تخصيصها كانت سلبية للمواطنين، على الأقل دعونا نتكلم عن لسان المواطنين، فتم تغيير الصيغة إلى الاستعانة بالقطاع الخاص بتقديم بعض الخدمات الحكومية مع المحافظة على بحرنة الوظائف وجودة خدماتها، يعني الخدمات التي تقدمها الحكومة يمكن القطاع الخاص يساعد على دعم وتقديمها الخدمات ومثال على ذلك في وزارة العدل لدينا التوثيق، أو في المرور بخصوص فحص السيارات، فهذه بعض الخدمات الإضافية للمواطن للتسهيل عليه، فأنا أعتقد كان مقبولا، والأهم عدم

خصخصة الهيئات الحكومية بشكل تام بالنسبة لنا. أضفنا في بند رقم (١٢): تحسين التخطيط الاستراتيجي متابع للأداء الحكومي، أضفنا نقطتين، وهما تنفيذ برامج العمل الحكومية باستخدام مؤشرات أداء قابلة للقياس، والشيء الآخر تقييم مستوى الخدمات الحكومية من خلال نظام واضح وشامل لقياس رضا المنتفعين بتلك الخدمات، فأضفنا هذا الشيء لكي نرى المستوى الخدماتي وإلى أين وصلنا وماذا قدمنا وماذا عملنا، لأن أول اجتماع مع الحكومة كنا نتكلم أنه ليس لدينا شيء نقيس عليه البرنامج الذي قمتم بتقديمه بعد ذلك، ما الذي سيدل أن الحكومة فعلت واستطاعت أولاً، أضفنا هاتين النقطتين على أساس الحكومة تبتكر، وتوجد شيئاً من الممكن نرجع إليها لكي نقيم الوضع ونرى أين وصلنا، ونرى الأداء، وما الذي يمكن أن نطور فيه. الشغلة الأخيرة التي أضفناها والتي تقريبا صار إصراراً منا على إضافتها لتداخلها مع الميزانية العامة التي ستقدم في المرحلة القادمة، وهو بند المشاريع، لأن بند المشاريع بالنسبة لنا مهم، البند اليوم كلمات موجودة سوف تترجم إلى أرقام في المرحلة القادمة بعد تقديم الحكومة للميزانية، فالحكومة وافقت على إضافة بند المشاريع، مشكورة مرة أخرى، ووضعت المشاريع التي تنوي الحكومة خلال (٤) السنوات تقوم فيها، وهي الاستمرار في تنفيذ مشاريع البنية التحتية الأساسية، الاستمرار في تنفيذ المشاريع الخدمية للمواطنين في مجالات الصحة والتعليم والإسكان، الاستمرار في إنشاء وتطوير المرافق العامة، تطوير البنية التحتية للنقل الجوي والبري والبحري، وأنا أعتقد مع التحديات ومع التوازن المالي مرة أخرى وأن الحكومة تلتزم بكل هذه المشاريع أنا أعتقد مكسب كبير، وعمل جبار على الحكومة الذي تقوم فيه، وعمل جبار علينا أن نراقب الوضع أن الأمور سوف تقام إن شاء الله، ولكن كلنا ثقة بأن الحكومة تستطيع الوصول للأرقام التي وضعتها، وتستطيع الحفاظ على كل ما قدمته من ضمانات سواء كانت في الخدمات أو التنمية المستدامة، في الأخير سوف أتطرق إلى خلاصة من كل هذا البرنامج، المكتسبات التي خرجنا فيها نحن كمجلس أو للمواطنين أو نتعامل ONE SITUATION مع الحكومة سوف نتعامل من خلال تفاوضنا في الأمور السلسلة كانت، وأنا أعتقد أن كل مكسب خرجنا فيه هو مكسب للجميع، سواء لنا أو للحكومة أو للمواطنين، الخلاصة يمكن أخصها في (١٢) نقطة: (١): التمسك بمكتسبات المواطنين. (٢): الاستمرار في مشاريع تنمية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية والإسكان. (٣): تعويض المواطنين عن أي أعباء تأتي عليهم. (٤): بناء (٢٥) ألف وحدة خلال (٤) سنوات. (٥): عدم المساس بحقوق ومزايا المتقاعدين. (٦): رفع نسبة البحرية وخلق فرص نوعية للمواطنين. (٧): تعزيز الرقابة والشفافية. (٨): تأكيد وتثبيت الشريعة الإسلامية أساس لأي تشريع جديد. (٩): الاستمرار في إنشاء المرافق العامة. (١٠): تطوير البنية التحتية

والنقل الجوي والبحري والبري. (١١): إعادة هيكلة الدعم المقدم للمواطنين. (١٢): وفي رأي اللجنة ورأيي الشخصي هو الوصول إلى التوازن المالي بين المصروفات والإيرادات، أنا أعتقد أن هذه أهم نقطة، إذا استطعنا الوصول إليها بعد (٤) سنوات نحن مع الحكومة فأنا أعتقد أننا سوف نكون قد أنجزنا إنجازا كبيرا، لأن هذا سوف يكون بعد (٤) سنوات ستكون كل الأمور مختلفة، وستكون هناك أريحية في الميزانية، وستكون الأمور مختلفة بشكل كبير التي اليوم نراها قليلا بعض الضغوطات تأتي في ناحية المصاريف، فأنا أعتقد أنه إذا استطعنا أن نصل إلى التوازن المالي سوف يكون هو الهدف الأكبر بالنسبة لنا نحن كمجلس لابد أن نراقب الوضع بشكل كبير للوصول إلى هذا الهدف، والحكومة أعتقد أنها جادة بالوصول إلى هذا الهدف، وبالأخير إذا وصلنا إلى هذه الشغلة لا تكون ملموسة للمواطن اليوم، ولكن بعد (٤) سنوات لما نصل إلى الهدف أنا أعتقد أن المواطن سوف يشعر بالتغيرات التي ستحدث له، مشكورين على الفرصة، ومشكورين لأنني أطلت عليكم.

الرئيس :

شكرا الأخ النائب علي إسحاق مقرر اللجنة، لك جزيل الشكر على هذا الجهد، الأخ النائب علي أحمد زايد رئيس اللجنة تفضل.

النائب علي أحمد زايد (رئيس اللجنة) :

بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا معالي الرئيس، أولا:نشكر الله سبحانه وتعالى المنعم المتفضل على إتمام هذا التقرير الذي احتوى في الحقيقة على مكاسب كثيرة للمواطنين، والشكر موصول إلى قائد هذه المسيرة مسيرة المشروع الإصلاحي لجلالة الملك الله يحفظه الذي أرسى دعائم الديمقراطية في البحرين وأتاح حرية التعبير، ونحن ما فيه اليوم من خير ورفاه وعز بعد الله سبحانه وتعالى هذه كلها من المشروع الإصلاحي لجلالة الملك الله يحفظه، ولا أنسى في الحقيقة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة على توجيهاته وعلى إعطاء هذه اللجنة حقيقة دفعة كبيرة من التعاون، وكذلك الشكر موصول لصاحب السمو الملكي سمو ولي العهد الأمير سلمان بن حمد آل خليفة الذي فعلا كانت توجيهاته لهذه اللجنة ولل فريق الحكومي وبكونه النائب الأول لرئيس الوزراء الموقر، وحقيقة ما أنسى الجهود الكبيرة لمعالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة وكل الفريق سمو الشيخ خالد بن علي آل خليفة، سمو الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة، وبو بشار طبعا محمد المطوع، في الحقيقة كانت له إسهامات كبيرة، كذلك وزير المالية معالي الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة، ولدينا سعادة الوزير غانم البوعيينين

حقيقة كانت له جهود مكوكية وكان حلقة الوصل بين اللجنة وبين اللجنة الحكومية سعادة الوزير وزير العمل جميل حميدان كذلك كانت له إسهاماته، يعني كانت هناك أريحية في التعامل بين اللجنة الحكومية واللجنة النيابية، ولقينا كل الترحيب وكل التعاون وكل التفاهم، فلهم كل الشكر وكل التقدير، ومما خرجنا فيه اليوم حقيقة من تعاون وهذه اللفتة الكبيرة والإنجازات والمكاسب والمحافظة على مكتسبات المواطن إلا بسبب هذه الثمرة الكبيرة بتعاون اللجنتين مع بعضهما، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق الحكومة حقيقة في المرحلة القادمة ويوفق المجلس أن يؤدي هذه المسيرة مسيرة (٤) السنوات على خير وعلى ما اتفق عليه، ما أنسى معاليكم معالي رئيس مجلس النواب الأخت فوزية زينل على دعمك ومساندتك ووقوفك، وكانت إسهاماتك وتوجهاتك حقيقة لها الأثر الكبير في دعم هذه اللجنة، كذلك لا أنسى أخي سعادة النائب الأول عبدالنبي سلمان، وتفاوضه معنا مع الحكومة، وكل الإسهامات، حقيقة فريق العمل لا أنساه، كانت له وقفة كبيرة، وكان السند وكان لنا عون حقيقة لم يقصر معنا على أي شيء طلبناه منه، وفرلنا الدعم، ووفرلنا كل الذي نحتاجه، من أجل أن نخرج بهذا التصور الكبير، فريق العمل طبعاً برئاسة سعادة الدكتور علي عبدالفتاح له كل التحية، والدكتور جندي محمد، وسعادة الدكتور أمين إبراهيم، هذا كان رئيس رئاسة هيئة المستشارين، كذلك الفريق الإداري في اللجنة العاملة من الأمانة العامة وأمانة السر، سعادة السيد أخونا أحمد الدوي، الأخت أمينة الأحمد، التي كانت مثلما نسميها نحلة اللجنة التي فعلاً أعطت كل الأمور ولم تقصر معنا في شيء، كذلك الأخت نجاة، والأخت بشرى، ولولوة، وسامحوني لو نسيت أحدا فيكم، ولكن ودي أذكركم اسما اسما حقيقة، الدعم القانوني كذلك، الأخ علي الوداعي، حمد الديسي، وكل الإخوة، فريق الدعم الاقتصادي والمالي، سعادة الدكتور عبدالله الصادق حقيقة لم يقصر معنا بإسهاماته، كذلك فريق الدعم الإعلامي، كان لدينا فريق الدعم الإعلامي الذي ينشر للمواطن والصحافة ما يدور في مطبخ هذه اللجنة، الأخت هيفاء عدوان، الأخت جميلة النشابية، والأخ حسين العابد، كانوا خير عون في الأمور الإعلامية، كذلك الصحافة، صحافتنا التي غطت هذه التصريحات وغطت كل الفعاليات، جريدة جريدة، كانت الناطقة بالعربية أو الإنجليزية لهم كل التحية وكل التقدير، ونحن متعاونون مع الصحافة وكانوا كسلطة رابعة كانت هي عيوننا الناظرة، وهي التي كانت فعلاً نستقي منها كل ما يدور في خواطر المواطنين، كل المواطنين لهم كل الشكر وكل التقدير، حقيقة نحن لم نكتف بالمرئيات التي تفضل بها أصحاب السعادة النواب، ولا بما وجد في برنامج عمل الحكومة، بل نحن استقيناً حقيقة حتى من (السوشل ميديا) برامج التواصل الاجتماعي، ما يدور في ذهن المواطن، حتى التعليقات في الانستغرام، وتويتر، وما شابه ذلك أخذنا بها، وأخذنا

بالاعتبار ووضعها في البرنامج حتى نتقي، وهذا دليل أننا شاركنا كل المواطنين البحرينيين، وكل من ساهم في إنجاز هذه اللجنة، كل الشكر والتقدير لكل من ساند ودعم اللجنة من قريب أو بعيد، وحقيقة أننا اليوم تباشير خير من الصبح من الحكومة لا نريد أن نفشي السر، ولكن أكد لكم أن الحكومة ابتدأت قبل إقراره، قبل إقرار البرنامج ابتدأت حقيقة في تنفيذ برنامج عمل الحكومة وهذا يشكر لها وهذا يحسب لها حقيقة، لا نريد أن نفشي السر على الحكومة، ولكن كل الشكر وكل التقدير حقيقة، فنحن حقيقة لما جلسنا مع الحكومة برئاسة معالي الشيخ خالد بن عبدالله الذي أبدى كل تعاون بكل رحابة صدر وكل محبة وتقدير، كان هدفنا الأول المواطن، وشاركنا الحكومة بأن المواطن هو الهدف بل هو أولى الأولويات التي نحن اجتمعنا وجلسنا وسهرنا حقيقة إلى وقت متأخر من الليل هو هدفنا الأساسي كمجلس نواب وكحكومة الهدف الأول هو المواطن، طبعاً التعديلات التي خرجنا فيها تعديلات هي مكسب كبير للمواطنين، فيها من الخير العميم، فيها من الخير الكثير، فيها من الخير الذي إن شاء الله سوف يأتي ويرى النور، واليوم المواطن حقيقة لا يحتاج إلى برامج بقدر ما هو محتاج إلى نتائج، هذه البرامج وهذا الكلام المكتوب لابد أن يطبق على أرض الواقع حتى يستشعر المواطن ويلتمس ويلمس ما توافقنا عليه بين اللجنتين النيابية والحكومية، مرور سريع على حراك اللجنة البرلمانية لدراسة برنامج عمل الحكومة، ماذا فعلنا في هذه الفترة كلها، حقيقة نحن اجتمعنا (١١) اجتماعاً مكثفاً، حتى أننا كنا نجلس لآخر الليل حتى نخرج بتوافق، منها كانت (٦) مع الحكومة مشكورة تفضلت وطرحنا عليها (٧٥) استفساراً وسؤالاً حتى نخرج بتصوير ونضع هذه اللمسات الأخيرة للتوافق الأخير، طلبنا (١٤) وثيقة ودراسة استعانت بها اللجنة، طلبنا البرامج المشابهة كبرنامج المملكة المغربية، كذلك برنامج عمل الحكومة من دولة الكويت القديم والحديث حتى نقارن بين البرنامجين، وكثير من الدراسات المقارنة، طلبنا رؤية ٢٠٣٠ حتى نقارن فيها ونقارن ما تتصل فيه مع برنامج عمل الحكومة، طلبنا كثيراً من الوثائق، حتى توصيات اللجنة السابقة في المجلس السابق طلبناها حتى نكون على علم وعلى بينة بكل ما يدور وكل ما يمكن وضعه وتخصيصه في هذا البرنامج، مشكورين أصحاب السعادة النواب بعدما وجهنا لهم الخطابات شخصاً شخصاً لكل من أصحاب السعادة النواب لطلب المرئيات، حقيقة (١٦) من النواب أعطونا مرئياتهم حقيقة في هذا المجال، وأخذنا حاولنا قدر المستطاع نأخذ ونبلور كل المرئيات التي وجدت في مرئيات أصحاب السعادة النواب ووضعناها في ضمن برنامج اللجنة، كذلك مثلما ذكرت لم نكتف بالمرئيات مرئيات النواب فقط، حتى أخذنا من كتاب الأعمدة في الصحف - صحفنا المحلية - أخذنا مثلما قلنا بوسائل التواصل الاجتماعي وما يدور في ذهن المواطن، بل حتى مثلما

ذكرت التعليقات كنا نقرؤها حتى نصل إلى توافقات ونعي ونعرف ما يفكر فيه المواطن وما يحتاجه، (٢٩) استشاريا وباحثا وإداريا عملوا مع اللجنة، لم نكن لوحدنا نحن النواب، ولكن عندنا من المستشارين الاقتصاديين مثلما ذكرنا برئاسة الدكتور علي عبدالفتاح حقيقة الذي أثرى عمل اللجنة بشكل كبير، وكل الإخوة أصحاب السعادة المستشارين، وعندنا من الباحثين وعندنا من الإداريين الذين كانوا خير سند وخير عون بعد الله سبحانه وتعالى في دعم هذه اللجنة، طبعا نحن توصلنا إلى هذه النتيجة وهذه التوافقات، حتى نخرج مثلما ذكرنا بتصوير يحتاجه المواطن، والمواطن مثلما ذكرت يحتاج إلى نتائج بعد هذا البرنامج حتى يستشعر فيه، مثلما ذكر أخونا سعادة النائب علي محمد إسحاق، يعني فصل لكم كيف كان عمل التوافقات التي حصلت، وأهم ما يعني ممكن نحن وضعناه المحافظة على مكتسبات المواطن ووافقنا عليه الحكومة ألا مساس ودون تحميل المواطن أي أعباء إضافية، وتوافقنا أن الحكومة ستعمل على التقدم للسلطة التشريعية بعدد من مشروعات القوانين في موضوع الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية، وكذلك تعزيز السياحة، وما يهم المواطن حقيقة في هذا الجانب إذا تحقيق هذا البرنامج، تحقيق برنامج التوازن المالي بين المصروفات والإيرادات الحكومية من خلال تنفيذ مبادرات برنامج التوازن المالي، إقرار برامج تعويض موازية للمواطن إذا ترتب على تنفيذ هذه المبادرات المساس بمكتسباته أو تحميله أية أعباء إضافية، وهذا أنا أعتقد أنه مكسب كبير في الحقيقة للمواطن إذا نتج عن تحقيق هذا البرنامج أي أعباء إضافية للمواطن أن تقوم الحكومة وهذا ما توافقنا عليه مع الحكومة تقر برامج تعويض موازية للمواطن حتى يستشعر المواطن أنه محور التنمية وهو المحور الأساسي وهو الهدف الأساسي لبرنامج عمل الحكومة وما قامت به اللجنتان الحكومية والنيابية، حقيقة من الأمانة العامة لا أنسى جهود أخينا سعادة الأمين العام على جهوده الكبيرة حقيقة والدعم اللامتناهي لفريق الدعم الذي فعلا أبدى كل ترحيب وكل تعاون وكل أريحية في تعامل هذه اللجنة، ومشكور حقيقة على كل ما قام به، وأنا لا أحب أن أطيل عليكم ولو أنني أطلت، ولكن أسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق للجميع، شكرا معالي الرئيس.

الرئيس :

شكرا جزيلاً سعادة النائب علي أحمد زايد رئيس اللجنة النيابية. صاحب المعالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء تفضل.

نائب رئيس مجلس الوزراء :

بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ صدق الله العظيم (سورة التوبة، الآية: ١٠٥)، صاحبة المعالي السيدة فوزية بنت عبدالله زينل الموقرة رئيس مجلس النواب، أصحاب السعادة أعضاء مجلس النواب المحترمين، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فبالأصالة عن نفسي ونيابة عن أصحاب المعالي والسعادة الوزراء المسؤولين، أعضاء الوفد الحكومي، يطيب لي أن أعرب عن سروري واعتزازي بأن نكون معكم في هذا اليوم بمجلس النواب الموقر، في مشهد تتجسد فيه أبهى صور التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويشرفني أن أنقل إليكم تحيات سيدي صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه، وسيدي صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه، تقديرا للدور الذي يضطلع به مجلسكم بوصفه ممثلا لشعب البحرين العزيز والأداة المعبرة عن إرادته، فلکم كل الاحترام والتقدير. معالي الرئيس، أصحاب السعادة الإخوة والأخوات الكرام، اسمحوا لي هنا أن أسجل تقديري وإعجابي بما لمستته من اهتمام اللجنة النيابية لدراسة برنامج الحكومة للسنوات ٢٠١٩م - ٢٠٢٢م برئاسة سعادة الأخ علي أحمد زايد النائب الثاني لرئيس مجلس النواب، والشكر لسعادة الأخ علي إسحاق مقرر اللجنة، ولحرص جميع أعضاء اللجنة من خلال ما قدموه من تعديلات على مشروع البرنامج تستهدف جميعها إيلاء المواطن أولوية الاستفادة القصوى من المبادرات والسياسات التي تعتمدهم الحكومة تنفيذها خلال السنوات الأربع المقبلة، ليظل المواطن البحريني هو محور التنمية وغايتها الأساسية، مثلما أراد لذلك سيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه. إن الاتفاق على الهدف والتوافق على الأولويات قد ساعد على تأسيس أرضية صلبة ذات فهم مشترك، عمادها الثقة المتبادلة والمصلحة الوطنية الجامعة، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في أن يكون بين أيديكم هذا المشروع من برنامج الحكومة، الذي شهدت أعمال دراسته مرونة تامة على مدى (٦) اجتماعات، وذلك للتأكد من تضمين البرنامج ما أمكن التوافق عليه في حدود الإمكانيات والموارد المتاحة حتى يكون البرنامج أقرب إلى الواقع وقابلية التنفيذ، ولا ننسى في هذا الصدد أن نحیی جهود معالي السيدة فوزية بنت عبدالله زينل رئيس مجلس النواب على توفير أجواء صحية سادت اجتماعاتنا المشتركة، وتهيئة السبل الكفيلة بتعزيز روح التعاون القائم بين السلطتين، كما كان لخبرات متنوعة والكفاءات العالية التي ضمتهم اللجنة النيابية لدراسة برنامج الحكومة رئيسا وأعضاء وأيضا من شارك معنا في الجلسات

دور محوري ساهم في تقريب وجهات النظر، والشكر موصول كذلك للفريق المساند لأعمال هذه اللجنة، ولقد كان نتاج العمل المتواصل لإنجاز هذه المهمة التوافق على تضمين برنامج الحكومة ما يؤمن للوطن وللمواطنين مقومات حفظ الأمن والاستقرار وتوفير الخدمات اللازمة للمواطن بما يحافظ على مكتسباته الحالية ودون تحميله أي أعباء إضافية مستقبلية، والعمل على تحسين ظروفه المعيشية، وذلك من خلال أهداف وسياسات عدة يأتي على رأسها العمل على توفير ما لا يقل عن (٢٥) ألف وحدة سكنية خلال السنوات الأربع المقبلة، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، والتوسع في برنامج السكن الاجتماعي (مزايا)، والاستمرار في تنفيذ المشاريع التنموية، كما تم التوافق على تعزيز استدامة الصناديق التقاعدية بما يضمن الوفاء بالتزاماتها تجاه الأجيال الحالية والقادمة، والمحافظة على بحرنة الوظائف، ولقد روعي أن يتواكب ذلك كله مع هدف الوصول إلى توازن مالي يحافظ بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي عبر برنامج محدد يؤدي إلى تصويب وضع الموازنة العامة والدين العام. أصحاب المعالي والسعادة، إعمالاً بحكم المادة (٤٦) من الدستور، فهذا هو برنامج الحكومة معروض على حضراتكم للتصويت النهائي، في لفتة تتسق مع ما استهدفته التعديلات الدستورية عام ٢٠١٢م من تعزيز لدور السلطة التشريعية وخصوصاً مجلس النواب المنتخب، إن موافقتكم على هذا البرنامج وإقراركم له تعني سير دفة الوطن إلى الأمام، وبدء مرحلة جديدة من البناء والتنمية وتحقيق المزيد من المنجزات، ذلك أن برنامج الحكومة ليس مقتصرًا على الحكومة وحدها، بل هو برنامج وطني للبحرين كلها، وتتشارك فيه أطراف عدة من حيث التنفيذ والتشريع ومراقبة الأداء والمحاسبة، وأود التأكيد أن الحكومة الموقرة تستهدف دوماً تحقيق نسب إنجاز متقدمة في برامجها لإيمانها المتجذراً بأن خدمة الوطن والمواطنين هي الغاية الأساسية لها، وكما أن الثقة والتعاون والتوافق كانت منطلق أول مهمة مشتركة بين السلطتين، فإنني على يقين بأن هذه المبادئ الراسخة ستكون أساس عملنا خلال هذا الفصل التشريعي لتحقيق رفعة الوطن وازدهاره وآمال وتطلعات المواطنين، والسلام عليكم ورحمة الله.

الرئيس :

عليكم السلام، كل الشكر والتقدير لمعالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الوفد الحكومي على كلمته الصادقة والمعبرة والمشجعة، نفتح الآن باب النقاش ولكن نتفق على الوقت إذا سمحتم لي، (٥) دقائق لكل متداخل، الأولوية لمن قدم مسبقاً كتابياً طلب الكلمة وترتيب الأسماء ستكون حسب وصول الطلب بالتاريخ ووقت استلام

الرسالة، (٥) دقائق هل نحن متفقون؟ على بركة الله، سعادة النائب كلثم عبدالكريم الحايكي تفضلي، لو سمحت تأخذين البطاقة وتفضلي عندنا هنا على المنصة.

النائب كلثم عبدالكريم الحايكي :

معالي الرئيس، سعادة الوزير السادة النواب السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، شهدت مملكة البحرين منذ تدشين المشروع الإصلاحي لجلالة الملك في العام ٢٠٠١م نقلة نوعية على كافة الأصعدة - والحمد لله - تم تحقيق العديد من الإنجازات التي يشار لها بالبنان في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان تمخض عنها عودة الحياة البرلمانية وتفعيل كافة القنوات الدستورية، معالي الرئيس لا أعتقد أن يختلف أحد على الأهداف التي يرمي لها برنامج عمل الحكومة في تعزيز الثوابت الأساسية للدولة والمجتمع وحفظ الأمن وفي الاستدامة المالية لتحقيق التوازن المالي وتأمين البيئة الدائمة للتنمية المستدامة متمثلا في قطاع الإسكان والصحة والتعليم وغيرها، من الأهداف التي تصب في صالح تحسين الوضع المعيشي للمواطن وتحقيق التوازن المالي والاقتصادي، أشكر الحكومة على هذه الأهداف والثوابت الرئيسية في برنامجها الحكومي، وهنا أنوه أنه لا يوجد شيء بدون ملاحظات والكمال صفة إلهية فأرجو من السلطة التنفيذية أخذ ملاحظتنا برحابة صدر، وهنا أتساءل كيف سيتم تحقيق هذه الأهداف والبرنامج الحكومي لا يحتوي على أي من المشاريع التنموية والاقتصادية والإسكانية والتعليمية والاجتماعية والصحية والحقوقية المراد إنجازها وفق جدول زمني محدد وتحديد المسؤولين والوزارات عن كل بند في البرنامج ووضع خطوات التنفيذ وآليات ومراقبة الجهات الحكومية المسؤولة عن التنفيذ والتأكد من سير العمل والإنجاز ومحاسبة المقصرين، معالي الرئيس نريد في البرنامج الحكومي خطة تفصيلية لكافة المشاكل في المجتمع، مثلا ما هي المشاريع الحكومية في التعليم وفي الإسكان وفي الصحة وفي بحرنة الوظائف؟ إلى آخره، لا نريد أهداف برنامج، نأخذ على سبيل المثال لا الحصر لضيق الوقت وزارة الصحة، ما هي خطة الوزارة التوسعية؟ وهل سيتم بناء مراكز جديدة في ظل التوسع العمراني؟ كم عدد المراكز المراد إنشاؤها وفي أي المناطق؟ لا أن نعرف من الوزارة تعزيز كفاءة القطاع الصحي أو البديل لهيكله القطاع الصحي، من المفترض أن نعرف كيف سيتم تعزيز الكفاءة وما هو البديل لهيكله القطاع الصحي؟ نريد أن نعرف من الوزارة ما هو مصير الأطباء العاطلين وما هي الخطة المرسومة، وكم تستوعب من أطباء خلال (٤) سنوات؟ وهل الأولوية في القطاع الصحي للبحرينيين؟ هذا ما نريد معرفته من برنامج عمل الحكومة ويجب على كافة الوزارات والهيئات الحكومية توضيح آلية تنفيذ البرنامج للحصول على الأهداف المرجوة، معالي الرئيس نريد برنامجا حكوميا مفصلا وفق

جداول زمنية وأرى أن البرنامج الحكومي مجرد أهداف جميلة يفتقر للمشاريع المحددة، لذا لا يشكل ضامنة بعدم المساس بمكتسبات المواطن ووضع المعيشي في ظل التحديات الاقتصادية وفرض الضريبة وارتفاع الدين العام في ظل تقلبات أسعار النفط، لذا أدعو إخواني النواب لرفض البرنامج ونأمل من الحكومة برنامج تفصيلي يلبي طموح المرحلة القادمة وتحدياتها، وشكرا.

الرئيس:

شكرا سعادة النائب كلثم الحايكي. قلنا نأخذ التسلسل حسب طالبي الكلام كتابة وبعد ذلك نأتي للمداخلات الجديدة سعادة النائب عبدالنبي سلمان أحمد تفضل.

النائب عبدالنبي سلمان أحمد :

شكرا معالي الرئيس، أولا: أتوجه بالشكر للفريق الحكومي بقيادة الشيخ خالد بن عبدالله على الجهود الكبيرة التي بذلوها من أجل أن نتواصل معهم طيلة الفترة الماضية لتحقيق أهداف نتطلع إليها نحن كممثلين للشعب ويتطلع لها شعب البحرين لكنني أريد أن أختصر الوقت أيضا، برنامج عمل الحكومة - معالي الرئيس - يتحدث عن أمن اقتصادي واجتماعي مستدام في إطار توازن المالي، صحيح عنوان جيد ومضمون متميز، لكنني أريد أن أتساءل وأسأل الحكومة الآن وسألتهم في اللجنة هل هناك من مؤشرات لدى الحكومة أولا على كيفية محاربة الحكومة للفساد في الفترة القادمة؟ تقارير ديوان الرقابة المالية معالي الرئيس تذكر الكثير من أوجه الفساد وآخرها تقرير ال (١٥)، لم يتحدث برنامج الحكومة عن كيفية وقف الهدر المالي والأموال والملايين الضائعة في برنامج عمل الحكومة وكيف سيتم الحفاظ على الثروات؟ ثانيا: الحكومة على مدى سنوات تتحدث كثيرا عن معدل بطالة يصل إلى (٤,٣%) واليوم تتحدث أيضا عن (٤%)، والحكومة تعلم ونحن نعلم أن الأجانب باتوا يسيطرون على أكثر من (٧٠%) من سوق العمل وعلى (٨٥%) من السجلات التجارية بحسب أرقام غرفة تجارة وصناعة البحرين، كيف سنتعاطى مع مشكلة البطالة؟ هل بالكلام والنوايا الحسنة فقط؟ هذا سؤال أريد الإجابة عليه؟ النقطة الثانية أي أمن اقتصادي واجتماعي علينا أن نتوقع في ظل التسريجات في ظل العديد من الشركات والجهات مثل بابكو وغيرها في القطاع الخاص وفي الحكومة أيضا؟ وفي ظل تطبيق نظام التقاعد الاختياري الذي يسرح بسببه البحرينيون ويوظف الأجانب والعرب من دون مسوغات مقبولة كما حدث مع وزارة التربية والتعليم يوم أمس، أين برنامج الحكومة - معالي الرئيس - من مسألة التخصيص؟ لا يكفي أن نقول في البرنامج فقط بالاعتماد على القطاع

الخاص، أي قطاع خاص؟ أنا أتمنى أن توضح المسألة وذكرت ذلك أمس يجب أن نقول بوضوح الكلمة القطاع الخاص المحلي يجب أن يستفيد من عمليات التخصيص وإلا ما الفائدة إذا جلبنا الشركات العابرة للقارات لتستقر في البحرين وتأخذ الوظائف من البحرينيين وتأخذ أيضا الفرص الاستثمارية من تجار البحرين، نريد إجابة من الحكومة على كيفية احتساب معدل البطالة؟ هذه نقطة أعود إليها مجددا، لا يوجد منهجية واضحة لدى الحكومة في كيفية احتسابها لمعدل البطالة، نحن نعلم معالي الرئيس أن هذه النسبة ليست واقعية في ظل ما نشاهده من حجم بطالة مهول في البحرين، هل هي متوافقة مع المنهجية الدولية في احتساب معدلات البطالة؟ حسب فهمنا المتواضع وضع البطالة يقاس بعدد العاطلين في مقابل عدد العاملين بدوام كامل، ثلاثة أرباع التوظيفات الجديدة بعقود مؤقتة حاليا في البحرين، كيف سنحل هذه المشكلة؟ عقود مؤقتة للأطباء وللمهندسين وأصحاب المهن والتخصصات العليا والتي كان يتطلع برنامج الحكومة وأيضا تتطلع رؤية البحرين ٢٠٣٠م إلى أن يكون البحريني أولا على رأسها، هل باستطاعة الحكومة أن تقنعنا بأنها قادمة بمشروع حقيقي يطبق على الأرض لتطبيق ذلك؟ نريد أن نفهم، لم يتحدث برنامج الحكومة عن العجز في ميزان المدفوعات وهو أخطر كما تعرفون أيها الزملاء والإخوة عن عجز الموازنة العامة للدولة لأن عجز برنامج المدفوعات يعني عجز الاقتصاد الوطني، هناك عجز في ميزان المدفوعات يصل إلى (٦٠٠) مليون وأكثر مليون دينار بحريني، كيف سنتغلب عليه؟ لم يتحدث برنامج الحكومة عن ذلك؟ السياسات الضريبية الجديدة مازالت غامضة ولا يمكن بذلك أن تكون تنويعا فقط في مصادر الدخل إلا عندما تكون سياسة واضحة المعالم، ما نلمسه منها الآن هو فقط ضريبة القيمة المضافة، هل هناك ضرائب أخرى وفي أي منهجية وفي أي سياق ستطرح؟ لماذا لم تذهب الحكومة لفرض ضرائب مثلا ولو متدرجة على الشركات والبنوك المالية والمصانع التي تستفيد من هذا البلد ولا تقدم إلا القليل والفتات لشعب البحرين؟ الحديث عن معالجة الوضع الاقتصادي مازال غامضا معالي الرئيس وفي حدود التمنيات وتكمن فقط في التركيز على برنامج التوازن المالي المرتبط بالمساعدات الخليجية من السعودية والإمارات والكويت، أريد وضوحا أكثر في هذا المجال، كيف ستتم المعالجات الاقتصادية وعلى أي أساس؟ نتمنى ألا تكون على حساب المواطن فقط، أحد أهم المعالجات التي لم يتطرق إليها برنامج عمل الحكومة هي إعادة هيكلة الميزانية وليس فقط استهداف الباب الأول المعني بالأجور والمصروفات المتكررة، يجب أن تكون هناك إعادة هيكلة حقيقية للبرنامج وللموازنة العامة أيضا؟ التقاعد الاختياري مازال غير واضح وغلب عليه الطابع المحاسبي بدلا من التركيز على الوضع المعيشي الاجتماعي للناس، لا نعرف على سبيل المثال من سيحل محل الذين

سيخرجون على التقاعد الاختياري؟ هل هم مواطنون وبأي أجور؟ أم هم أجنبى وبامتيازات عالية؟ في هذه الحالة لم نغير شيئاً، نقطة بسيطة فقط، قطاعا التعليم والصحة يجب أن ينظر إليهما باعتبارهما رأس المال البشري وهو أهم عنصر في النموذج الحديث للنمو الاقتصادي، ويفترض المحافظة على تراكم هذا الرأس المالى البشري وعدم السماح بتآكله، الآن لدينا رأس مال بشري من البحرينيين المؤهلين يتم التخلص منهم من سوق العمل وإحلال أجنبى محلهم، ما يحصل الآن من سياسات لدينا هو تطبيق فعلي للسياسات (النيلولبرالية) التي أفقرت شعوب العالم ولا نريدها أن تفقر شعب البحرين، لم يتحدث برنامج الحكومة بوضوح - معالي الرئيس - عن مشروعات وصناعات موجهة لتوظيف العمالة البحرينية وهذا مهم من أجل رفع معدل النمو الاقتصادي وعدم تسريح الزيادة في الداخل الوطني للخارج عبر التحويلات الخارجية التي يقوم بها الأجنبى، فما هو حاصل الآن الحكومة نجحت في هروب الكثير من الأموال خارج البحرين ونريد هذه الأموال أن تعود للتنمية الداخلية في البحرين، وشكراً.

الرئيس :

شكراً، النائب الأول لمجلس النواب عبدالنبي سلمان لقد منحتك دقيقة (١٤) ثانية، الكلمة لمقرر اللجنة تفضل، طبعاً الأولوية للمقرر ورئيس اللجنة كما تعلمون.

النائب علي محمد إسحاقى (المقرر) :

معالي الرئيس أنا سأطرق إلى بعض النقاط التي سعادة النائب كلثم تحدثت فيها وأعتقد الأخ سعادة النائب عبدالنبي كانت هناك نقطة مشتركة التي هم طرحوها وهي موضوع التفاصيل في الأرقام والميزانيات وغيرها، هذا اتفاق تام في المجلس واتفاق تام مع الحكومة حدث أنه كل ما يخص الأرقام والميزانيات وغيرها ستعرض في اللجنة المالية في مشروع الميزانية التي ستقدمها الحكومة فيما بعد، الشيء الآخر فيما يخص المشروع المقدم اليوم من الحكومة هو مشروع حكومة وليس وزارة فنحن اليوم لا نستطيع أن نقول ما هي خطة الإسكان وما هي خطة الصحة؟ لا اليوم الحكومة عرضت عليكم - والله - هذا أنا اليوم عندي سأعمل في هذه المجالات كلها سواء أكانت صحية أو إسكانية أو التعليم وكل هذه الأمور، إذا وافقتم سيرسل لوزير التربية أنه يقوم بالعمل على تقديم الخطة والميزانية وغيرهما من الأمور الأخرى، في الأخير كل هذه الأرقام والتساؤلات التي نحن تكلمنا عنها سواء أكانت فيما يخص الصحة أو أي أمور خدماتية التي تخص المواطن الذي نحن جميعنا موجودون لكي ندافع عن المواطن ستأتينا بعد

الموافقة إذا ارتأى المجلس بالموافقة وبعد الموافقة ستأتي المشاريع والمشاريع ستحول إلى أرقام، هنا سيتبين مدى صحة هل المشاريع ستقام أم لا في كل الجوانب؟ شكرا.

الرئيس :

شكرا، الأخ النائب يوسف زين العابدين زينل تفضل، أذكركم (٥) دقائق للمتحدث.

النائب يوسف زين العابدين زينل :

بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا معالي الرئيس، في البداية أتوجه بالشكر إلى رئيس وأعضاء اللجنة التي عملت على إعداد التقرير، كذلك الشكر موصول لأصحاب المعالي والسعادة الفريق الحكومي على جهودهم وتعاونهم البناء، حقيقة كنت أتمنى لو تريت اللجنة في تقديم توصية بالموافقة على برنامج عمل الحكومة، أنا لا أدعو للرفض لمجرد الرفض، كنت أتمنى أن تتاح لنا فرصة أكثر، لذلك عدم القبول كان يؤدي إلى إعطائنا فرصة أكثر (٢١) يوما كان يمكن أن نأخذ راحتنا، بدلا من أن تسهر اللجنة الليل والنهار، وأيضا تتعب الحكومة بشكل يومي، فكان أفضل أن يكون لديها فرصة للتشاور وللتحاور، ولنكون في موقع تفاوضي أقوى من الوضع اليوم، فيما يتعلق بالشكل لدي بعض الملاحظات، أعتقد الكل متفق على هذه الملاحظة أن البرنامج كتب بلغة جميلة وشيقة وبراقة، وفيها الكثير من العموميات الزئبقية، بمعنى أن الحكومة بإمكانها أن تملص من أي التزام في المستقبل، وهذا طبعا شطارة الحكومة، البرنامج أيضا مقتضب اقتضابا شديدا جدا مقارنة ببرنامج ٢٠١٤م، فبالتالي أنا لا أعلم حاليا لماذا البرنامج بهذا الحجم، وبرنامج الذي رأيتموه وأرئتمونا إياه في ٢٠١٤م فيه الكثير من التفاصيل، في الموضوع طبعا ركز البرنامج يمكن في (٨٠%) منه على التوازن المالي، طبعا كنا عارفين نقدر ظروفنا الاقتصادية الصعبة بعد طبعا انخفاض أسعار البترول، ونحن اعتمدنا الرئيسي على البترول، وما زال على الرغم من التحسن في الإيرادات غير النفطية إلى (١٨%) مازلنا نعتمد في (٨٢%) على النفط، فبالتالي من الطبيعي أن تسعى الحكومة إلى العمل في إيجاد توازن مالي، لكن نحن دائما نقول ونكرر ألا يكون ذلك على حساب المواطنين على حساب جيوب المواطنين، على حساب مستقبل أجيالنا، وأعتقد أن الفريق الحكومي جزاه الله خيرا أكد أنه سوف يسعون إلى ألا يمسوا أي شيء من المكتسبات التي حدثت إلى الآن، وبالتالي نحن حاليا مطمئنون إلى حد كبير أن هذا لن يحدث، الوصول إلى التوازن المالي يستدعي (٤) سنوات عجاف طبعا حاليا الحكومة قالت إنها في حاجة إلى (٢٢) مليار دولار، (١٠) مليارات دولار لدينا قرض حسن، لكن هذا قرض حسن، في النهاية لابد أن نسدده، فبالتالي هو التزام أيضا علينا، السؤال: من أين نأتي بالباقي؟

وهذا طبعا توجد (٦) مبادرات ذكرتها الحكومة، أعتقد أنها مبادرات طيبة وجيدة، نحن سوف نتعاون معكم إن شاء الله فيها، لكن أنا تقدمت أيضا بمبادرتين، أتصور لا أدري هل يمكن الأخذ بها أو لا، أولها يتعلق بعوائد الخصخصة، هناك قانون واضح، قانون ٢٠٠٤م ينص على أن تكون هناك خطة واستراتيجية للخصخصة وأيضا العوائد الجزء الأكبر يذهب للناس وللأجيال القادمة، لا أريد التفصيل فيها، النقطة الثانية، عدم ربط برنامج الحكومة برؤية ٢٠٣٠م، هناك كلام أن هذا له علاقة برؤية البحرين المستقبلية، لكن لا يوجد أي تفصيل للأسف الشديد، أيضا ليس مربوطة بالميزانية التي سوف نناقشها بعد أسبوعين أو ثلاثة، كذلك هناك إصرار في البرنامج على الدراسة الاكتوارية لما نأتي نتكلم عن التأمينات، وهذا أمر خطير أنه نحن سوف نرى ما هي الدراسة الاكتوارية تقول بناء عليه سوف نعمل، فانتبهوا يا إخوان إلى هذا الموضوع، تعزيز دور القطاع الخاص، أنا أعتقد أنه جدا مهم، لكن أيضا لا يوجد فيه تفصيل، أين سيكون دور القطاع لخاص، وهل القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو كلاهما، قلنا أيضا أنه يوجد هناك فيما يتعلق بتوظيف المواطنين، حقيقة -خلاص أنا سوف أكتفي- هذا الموضوع يجب أن ننتبه لتوظيف المواطنين، لأنه لا يوجد أي تفصيل للأسف الشديد، ولكن إن شاء الله الحكومة تقف معنا، وإن شاء الله نتعاون على الخير، وشكرا.

الرئيس :

شكرا، سعادة النائب السيد فلاح هاشم تفضل عفوا سعادة النائب السيد فلاح هاشم سأعطي رئيس اللجنة الفرصة في الأول تفضل.

النائب علي أحمد زايد (رئيس اللجنة) :

شكرا معالي الرئيس، فقط توضيح لسعادة الأخ النائب يوسف زينل عن بعض الذي طرحه، قال الموافقة على البرنامج كان لا يجب الموافقة على البرنامج، ولكن لم تتم الموافقة إلى الآن، ولكن هذا ما توافقت عليه اللجنة، بين اللجنتين الحكومية والنيابية، بخصوص أن كانت هناك مبادرات وكثير من الكلام الموجود ولكن كانت هناك فرصة لأصحاب السعادة النواب لطرح مرئياتهم وطرحوا مرئياتهم فعلا ، بالإضافة إلى ذلك حضور أصحاب السعادة النواب مرحب في اللجنة، بل أكثر من ذلك أعطوا الفرصة للتحدث والكلام والتعبير عن كل ما يجول في خاطرهم وشرح مرئياتهم، وكان سعادة النائب أحد الحضور في اجتماعات اللجنة، البرنامج طبعا جاء في العموميات، ولكن هو برامج وسياسات وألويات وأهداف ومبادرات، ما جاء بالتفاصيل، وهذا ليس بالبدعة التي حدثت فيها الحكومة، ولكن هناك برامج مشابهة في كثير من الدول، اطلعنا مثلما ذكرنا على تجربتين تجربة الكويت وتجربة المغرب في هذا الجانب، وجاءت في

العموميات، ولكن السؤال الذي دائما يتبادر ويأتي إلى اللجنة كيف تعرفون بكرة إذا الحكومة لم تنفذ هذه التوصيات، أنت عندك كسلطة تشريعية ورقابية تستخدم أدواتك الموجودة، كسؤالك للوزير، كمناقشة عامة، كاستجواب، وما شابه ذلك، الآن يبدأ دورك إذا تمت الموافقة بإذن الله على البرنامج، يأتي دور أصحاب السعادة النواب وكسلطة تشريعية استخدام أدواتك الدستورية، ما حرمت منها، ولا منعت منها، ولكن حاولنا قدر المستطاع أننا نأتي بكل المرثيات، رحبنا بكل أصحاب السعادة النواب من خارج أعضاء اللجنة للحضور بل والمشاركة، فوق ذلك بينا كل الأمور بكل شفافية وبكل صراحة، هذه بعض الأمور التي أحببت أن أبينها لصاحب السعادة الأخ يوسف زينل، وشكرا معالي الرئيس.

الرئيس:

تفضل الأخ المقرر.

النائب علي محمد إسحاق (المقرر) :

سوف أرد على بعض النقاط التي تكلم فيها سعادة النائب يوسف زينل، بخصوص كان يفضل التأجيل أو التريث للعمل والرفض لتمديد الوقت، وأنا كنت أتمنى من سعادة النائب أن يطلبها من اللجنة وهي تعمل أن لدينا الوقت وإذا كانت الملاحظة صحيحة نطلب التمديد أو نرفض للمدة تكون أطول لدينا، لم يطلب، ولم يحضر، ولم يتكلم في هذه النقطة معنا، فاليوم لا أعتقد أنه المكان المناسب ولا الوقت المناسب أن نطرح موضوعا مثل هذا...

النائب يوسف زين العابدين زينل :

كنت أحضر.

النائب علي محمد إسحاق (المقرر) :

لا، الله يسلمك، الكل كان يحضر، وأنت حضرت اجتماعا واحدا فقط.

الرئيس :

الأخ المقرر، ركز في النقاط، تفضل.

النائب علي محمد إسحاق (المقرر) :

(٢): اللجنة مشكلة من (١١) شخصا برئاسة سعادة النائب علي زايد، ولكن المجال كان مفتوحا للجميع للحضور بلا استثناء، يتداخل ويتكلم معنا، ويضع مرثياته، ويضع كل الأمور

الذي يود قولها وشرحها، وبعض من الإخوة حضروا وغير في بعض النقاط، وأضاف بعض النقاط، لأنه في الأخير نحن نعم (١١) شخصا، ولكن المصلحة لجميع المواطنين، وليس فقط للـ (٤٠) ، بل للوطن. (٣): أنا أعتقد أن سعادة النائب يقول (٤) سنوات عجاف، أعتقد أنها مجحفة أخي يوسف، لأن في برنامج يشتمل على التنمية في المجالات الصحية، الإسكانية، التعليمية، يوجد توازن مالي، طبيعي أننا سوف نأخذ التوازن المالي سيكون شد الحزام، نعم، ولكن مع الاستمرار في توفير كل الخدمات الأخرى الموجودة للمواطنين، بالإضافة إلى إحلال المواطنين أو بحرنة الوظائف فيها، نعم، نحتاج إلى تصليح ونحتاج إلى تعديل وضع، ولكن بعد إقرارها للبرنامج، أما أننا اليوم نأتي ونقول البرنامج فاشل، البرنامج...، ونبيت النية...

النائب يوسف زين العابدين زينل :

لم أقل فاشلا، لا تقولني ما لم أقله.

النائب علي محمد إسحاق (المقرر) :

طيب، هذا من ناحية، من ناحية أخرى نحن (٤٠) نائبا جميعنا قدمنا برنامجا انتخابيا لناخبي مناطقنا، هل نحن اليوم متأكدون البرنامج الذي قدمناه سوف ننفذه (١٠٠%)؟ (٤٠) نائبا كل واحد كان لديه برنامج انتخابي، والكل قال سوف أعمل، وأفعل، وأعطي، وبودي، لكنه بنى على دراسة متوقع أنه سوف يفعلها، ولكن بكرة سوف تصطدم بالواقع على أرض الواقع إلى أين يمكن أن تصل وما الذي ممكن تؤديه، وما هو الذي غير ممكن أن تؤديه، بعد (٤) سنوات سوف تقييم الوضع، وممكن تؤدي (٩٠%) يمكن أنجزت، يمكن (٥٠%) أنجزت، يمكن (٦٠%) أنجزت، ولكن المهم وضع الخطط والعمل عليها، وشكرا معالي الرئيس.

الرئيس :

شكرا، نتمنى أنه إن شاء الله (١٠٠%) ينجز من هذا البرنامج الذي بين أيديكم بالتكاتف والتعاون ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، الأخ النائب السيد فلاح هاشم فلاح تفضل.

النائب السيد فلاح هاشم فلاح :

أسعد الله صباحكم بكل خير جميعا، في البدء أضرم صوتي مع أصوات من سبقوني في توجيه الشكر إلى راعي المشروع الإصلاحي الذي مكنتنا ومكن الشعب البحريني أن يقول كلمته بكل أمانة وصدق ومكن النواب أن يقفوا هنا وأن يعبروا عن قناعاتهم من دون أي

رقابة أو ... فقط رقابة ضمائرهم، كما لا يفوتني أن أقدم الشكر إلى اللجنة التي عملت على إعداد هذا التقرير وأيضا الواضح من هذا التقرير أن هناك تعاونا كبيرا من قبل الفريق الحكومي، فلهم الشكر جميعا، حقيقة من ينظر إلى البرنامج في بدايته والتعديلات يرى أن هناك جهدا كبيرا، فلكم الشكر على كل هذا، إلا أن هذا لا يعني أن هناك لدينا العديد من الملاحظات حقيقة على ما تم التوافق عليه أيضا، وسأذهب مباشرة إلى بعض النقاط أو الملاحظات التي قدمت لنا على أساس أنه تم التوافق عليها، في محور الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية، في توافقات اللجنة جاء ستعمل الحكومة على التقدم للسلطة التشريعية بعدد من مشروعات القوانين التي تهدف بشكل أساسي لتعزيز استدامة الصناديق التقاعدية تجاه الأجيال الحالية والقادمة بما يضمن قدرتها على الإيفاء بالحقوق والمزايا التقاعدية المكتسبة، على الرغم من أن هذا التعديل إيجابي إلا أنه حقيقة يوحي كأنما قانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٨م أصبح نسيا منسيا الذي ينص على أهمية توحيد المزايا بين جميع المواطنين، وهو المفروض هو حق من حقوقنا ويساهم في تحقيق العدالة بين جميع المواطنين، هذا إلى الآن مرت عليه (١٠) سنوات والعديد من المزايا لم توحيد (٢): رغم محاولة تقارير الرقابة المالية المتعاقبة من مخالقات وهدر للمال العام، وفساد مالي وإداري، وسوء إدارة للأموال العامة، كلف الكثير من المال والجهد، وضعف الحقوق، إلا أن البرنامج يخلو من أي إشارة إلى ما ستعمله الحكومة للحد من هذا الفساد وكأنما يأتي موضوع مكافحة الفساد في مؤخرة الأولويات، وجميع هذه الأموال المهذرة التي كلفت الميزانية الأموال الطائلة والتي ساهمت في زيادة الدين العام الذي هو الركيزة الأساسية لبرنامج التوازن المالي الذي يركز عليه وبنسبة كبيرة برنامج الحكومة في تنمية البيئة الداعمة للتنمية المستدامة، جاء فيما يعني بالاستعانة بالقطاع الخاص في تقديم بعض الخدمات الحكومية، أي ما يعنى بالخصخصة أو ما يعنى بتخصيص بعض القطاعات، تم إضافة "مع المحافظة على بحرنة الوظائف وجودة الخدمات المقدمة"، أكد شيء جيد أنه يؤكد على بحرنة الوظائف، إلا أنه للأمانة لم يشر إلى نسبة معينة، خاصة إذا أخذنا التجارب السابقة التي نحن نعرف أن هناك قطاعات كبيرة خصخصة، وكانت هذه القطاعات إما تدارب (١٠٠%) من البحرينيين أو ما يقارب ال (١٠٠%)، فجأة في هذه القطاعات إما أن يختفي البحريني أو أن يكون يكاد أن يختفي، قطاعات تصل نسبة البحرينيين فيها، يدار هذا القطاع ب (١٠٠%)، نراه (٢٠%)، (١٠%)، (٤٠%) لا أكثر، في أفضل الحالات، لماذا؟ لأن هناك سببا آخر، لأنه إما ظروف العمل لا

يوجد فيها استقرار، أو أن الرواتب متدنية جدا، وأعتقد لم يتحدث عن الفجوة ما بين الرواتب في القطاع العام والقطاع الخاص، وأعتقد أن هذه الفجوة كبيرة، وأعتقد الاستقرار والتطور الوظيفي هو من ضمن الأسباب الأساسية لعدم عمل البحرينيين في هذا القطاع، وكأنما نحن نقول إننا سنخصص وسنجلب عمالة وافدة تعمل بأدنى الرواتب وعلى البحرينيين إما أن يقبل بها أو يقبل بالبطالة، هناك عدة نقاط إلا أنني سأحاول أن أختصر، هناك فقرة مهمة في الأهداف، وأنا أعتقد أنها جيدة في الإطار العام، جاء فيها دعم الإبداع والتفوق ودور المرأة والشباب والرياضة، وهنا الإخوة في اللجنة أضافوا المرأة وهم مشكورون عليها، لأنه حيث إن المرأة مثلما نعرف نحن في البحرين ما وصلت إليه من مستويات عليا في القيادة وذلك بسبب الدعم والتشجيع الذي حصلت عليه سواء من القيادة في البلد ومن المجتمع وأيضا من مجهوداتها الذاتية، إلا أننا وبصفتنا ممثلين للشعب، ممثلين للفئة العامة من الناس، أعتقد أنه شيء مهم أننا نشير أو نتذكر، ووفق الإحصائيات الرسمية، أن هناك (٨٥%) من العاطلين هن من النساء...

الرئيس :

وإن كنت تتحدث عن المرأة إلا أن الوقت انتهى...

النائب السيد فلاح هاشم فلاح :

أشدت بدور المرأة وما وصلت إليه، هؤلاء النساء العاطلات اللاتي يشكلن (٨٥%) من العاطلين معظمهن إذا لم... نساء متعلمات خريجات جامعات صرفت عليهن البلد وصرف عليهن أهاليهن الكثير، هؤلاء طاقات يصبحن طاقات معطلة لعقود وليس لسنين، ولنرجع إلى هؤلاء، هؤلاء يتم إسقاطهن حتى من قوائم البطالة، لماذا؟

الرئيس :

شكرا، انتهى وقتك بنصف دقيقة. أنتم قلتتم (٥) دقائق ووافقتم، فرجاء الالتزام، كل من سبق تجاوز الوقت وأعطيته، رجاء نلتزم بال (٥) دقائق، نتجاوز أمور الشكر والتقدير لأن هذا ضمنا نحن شاكرون بكل صدق للجنة النيابية والحكومية بكل ما قاموا به من جهد، نتجاوز ذلك ونتحدث في صلب الموضوع. تفضل الأخ المقرر.

النائب علي محمد إسحاقى (المقرر) :

عدة نقاط تطرق إليها سعادة النائب السيد فلاح هاشم فلاح، وأنا أعتقد بخصوص القانون أنا أعتقد أن القانون سار ولم يتم تعديله، ونفس القانون موجود، وأي تعديل سيكون فيه سيكون من خلال المجلس، هذه نقطة. فيما يخص الخصخصة، تم مناقشة موضوع الخصخصة مع اللجنة الحكومية باستفاضة وبشكل كبير، وفي الأخير وصلنا إلى الصيغة الموجودة في برنامج العمل، لا يوجد شيء يخص الخصخصة، وإنما إذا كان هناك أي شيء سيتم، ممكن سيستجد لتخصيص أي مجال سي طرح في المجلس والموافقة ستخرج من عندنا نحن بالموافقة أو الرفض سيكون فيه، فيما يخص الدين العام، أنا أعتقد الدين العام، ربما أنا لا أكون الطرف الذي من الممكن أن أجيب عليه ولكن أنا أعتقد أن الدين العام - نعم - الفساد طرف فيه ولكن هناك أشياء أخرى لا تمت... يعني إذا تطرقنا إليها سنخرج خارج برنامج العمل، فأنا أعتقد أن فيها عوامل أخرى وليس الحكومة فقط، وشكرا.

الرئيس:

شكرا، الأخ النائب عبدالله خليفة الذواوي تفضل.

النائب عبدالله خليفة الذواوي :

شكرا معالي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، بداية وبشكل عام أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لمعاليتكم وإلى الزملاء رئيس وأعضاء لجنة دراسة عمل الحكومة وإلى الإخوة والأخوات في الأمانة العامة للمجلس على المجهود الكبير المبذول والمشرف خلال فترة الدراسة، والشكر أيضا موصول إلى رئيس وأعضاء وفد الحكومة برئاسة معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة وأصحاب المعالي والسعادة الأعضاء الكرام على ما أبدوه من تعاون وحرفية أثناء الاجتماعات المشتركة. معالي الرئيس، أصحاب السعادة، بشكل عام برنامج عمل الحكومة تضمن أهم ما يهم المواطن وهو ضمان عدم المساس بحقوقه ومكتسباته، وأن البرنامج طموح جدا ومتطور ويلبي الطموح، ويعد مرجعا ضامنا وهاما لجميع المشاريع والأدوات التشريعية والرقابية خلال مراحل التنفيذ، وهو يناسب المرحلة الحالية التي تمر بها مملكة البحرين من تحديات وفي ظل جهود الحكومة في تنفيذ مبادرات التوازن المالي، السؤال - يا معالي الرئيس - تحت مبادرات تنفيذ برامج التوازن المالي، برامج عمل الحكومة تحت مبادرة رقم (٦) من برنامج التوازن المالي والتي تنص على تسهيل الإجراءات الحكومية وزيادة الإيرادات غير النفطية الفقرة (٣)، تنص على: سيتم مراجعة رسوم الخدمات الحكومية بما يعزز استدامة

وجودة هذه الخدمات وذلك للحفاظ على استمرارية تقديم الخدمات بالكفاءة المطلوبة، السؤال يا معالي الرئيس: ما هي الرسوم التي سيتم مراجعتها وفق برنامج التوازن المالي مبادرة (٦) فقرة (٣) حتى ٢٠٢٢م؟ وكم هو المبلغ لكل رسم؟ وما هي المادة القانونية التي سيتم إقرارها بها؟ وما هي نسبة مساهمة هذه الرسوم كإيراد في الميزانية العامة للدولة؟ القصد يجب الالتزام بعدم زيادة الرسوم أو فرض ضرائب جديدة على المواطن. السؤال الثاني - يا معالي الرئيس - تحت مبادرة تنفيذ برامج عمل الحكومة باستخدام مؤشرات أداء قابل للقياس: على الحكومة تزويد المجلس بالمشاريع والمبادرات التي ستساهم في المحافظة على النمو الاقتصادي وتصويب وضع الموازنة والدين العام، يجب إضافة استراتيجية والخطط التنفيذية للمشاريع مع مؤشرات الأداء لكل وزارة ليكمل به برامج الحكومة، نقترح - يا معالي الرئيس - تشكيل لجنة متابعة تنفيذ برامج الحكومة، وذلك للمتابعة والرقابة من قبل مجلسكم الموقر، بحيث تعد تقريرها نهاية كل دور انعقاد وفق مؤشرات الأداء. ختاماً يا معالي الرئيس، المشروع متقدم وطموح، ونوصي بالموافقة عليه لنسير قدماً في مسيرة التنمية في مملكة البحرين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وشكراً معالي الرئيس.

الرئيس:

شكراً، النائب زينب عبدالأمير خليل تفضل.

النائب زينب عبدالأمير خليل :

شكراً معالي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. معالي الرئيس، الاستثمار في المواطن أم استثمار جيب المواطن؟ عذراً، إن أرادت الحكومة إصلاح اقتصادها وضبط التوازن المالي فليكن بعيداً عن جيوب الفقراء، فليكن استثماركم في المواطن البحريني بتحسين وضعه المعيشي لا أن يكون جيبه مستهدفاً بحجة تنويع مصادر الدخل، فليكن استثماركم بأن يكون البحريني خياركم الأول والأخير في التوظيف وتبني تنويع مصادر الدخل، فليكن استثماركم بتبني مفهوم البحرنة، لن أطلب بنسبة بحرنة، بل نريد استعادة حق الشعب البحريني الأصيل في التوظيف، هناك قطاعات غابت عنها الهوية البحرينية، أشقاؤنا في الكويت والسعودية انتهجوا سياسة التكويت والسعودة في التوظيف، فهل طبقتم البحرنة في البحرين؟ يخلو برنامج عمل الحكومة من أي توجه واضح لمعالجة البطالة، وبدلاً من ذلك بدأ توجه الخصخصة أكثر صراحة، مما يعكس عدم الجدية في العمل على حل هذه القضية ومعالجتها، ويخرج علينا مسؤول في وزارة العمل - مسؤول دولة - ليعلمها صراحة بأن الوزارة وظفت (٥٤)

ألف أجنبي مقابل (٥٠٠٠) بحريني، عين عذاري، تصريح مهين، كارثة اقتصادية، نتائجها ستظهر بعد أعوام، بل هو تخبط وإحباط شديد لأبناء الوطن، فالأجنبي لن يبقي أمواله في البنوك البحرينية، بل سيبقي أمواله وسيحولها إلى بلده، وهنا الطامة الكبرى التي يقف أمامها اقتصاد البحرين عاجزا، وهو النزيف الاقتصادي، بعكس لو تم توظيف البحرينيين فأموالهم ستكون ضمن المصارف البحرينية، مما يعزز من الاستقرار الاقتصادي، كلمة الدين العام لم تغب عن صفحات كتيب برنامج عمل الحكومة، نعم كتيب، لم يزد عن (١١) صفحة، من تسبب بالدين العام؟ هل المواطن أم فساد بعض المتنفذين؟ في كل عامين يصدر مجلد يزيد عن (٧٠٠) صفحة في طياته فساد وتجاوزات بالملايين، كيف ستحقق الحكومة التوازن المالي في ظل هدر المليارات؟ نعم، مليارات هدرت منذ أول تقرير لديوان الرقابة المالية وحتى اليوم، المخالفات تتكرر والمفسد يحال للتقاعد أو يصبح رجل دولة في مكان آخر، ذكرت الحكومة في برنامجها إن من أهم مرتكزاتها العدالة، كيف ستحقق العدالة والوحدات الإسكانية لا نعلم إلى من تمنح؟ لا نعلم إلى من ستؤول، نحتاج شفافية في توزيع الوحدات الإسكانية، نحتاج كشفا سنويا بأسماء المستحقين لنراقب التوزيع العادل لهذه الوحدات الإسكانية، لا أن تذهب من نصيب أصحاب طلبات جديدة لذريعة الحفاظ على ديموغرافية بعض المناطق كما حصل في أحد بقاع جنوب البحرين عندما منح أصحاب طلبات ٢٠١٣م، كنا نتمنى أن يكون برنامج عمل الحكومة مفصلا بأداة قياس لنعرف أين نحن وأين سنكون بعد (٤) سنوات، أن يكون ملامسا للواقع الذي نحن فيه وما نريد أن نصل إليه بعد (٤) سنوات، أنا أريد ضمانا بعدم المساس برواتب الفقراء في البحرين، أريد ضمانا لكبار المواطنين في القطاعين الخاص والعام المتقاعدين بالألا يمس تقاعدهم، وأن يمنحوا زيادة في رواتبهم، نعم لبرنامج يحقق كل ذلك، وشكرا.

الرئيس:

شكرا، الأخ النائب علي أحمد زايد (رئيس اللجنة) تفضل.

النائب علي أحمد زايد (رئيس اللجنة):

شكرا معالي الرئيس، فقط للتوضيح، إننا في اللجنة حرصنا حقيقة على التوازن والتكامل في مرثيات أصحاب السعادة النواب، الكثير من أصحاب السعادة النواب من أتانا بمرثيات تفصيلية، في البنى التحتية، في عدد المستشفيات، المدارس وما شابه ذلك، نحن ترجمناها إلى واقع عملي موجود، المطالبات الموجودة وضعناها في برنامج عمل الحكومة بحسب كل محور في ذاته، حرصنا حقيقة في البداية مثلما ذكرت في السابق على الحفاظ على مكتسبات المواطن،

المواطن هو أولى الأولويات بالنسبة إلى اللجنة النيابية وبالنسبة إلى اللجنة الحكومية، ودون تحميله حقيقة أي أعباء إضافية مستقبلية، هذه نضمنها بإذن الله بالتوافق مع الحكومة ومادام أن هذا البرنامج هو برنامج عمل الحكومة وهي أقرت على نفسها بالحفاظ على مكتسبات المواطن وعدم تحميله أي أعباء إضافية، إضافة إلى العمل على تحسين ظروفه المعيشية ومواكبة البحرين التزاماتها الدولية والإقليمية، وحرصنا حقيقة في مواكبة البحرين للالتزامات المملكة إقليمياً ودولياً على ألا يختلط ذلك مع شريعتها الإسلامية ومع قيمنا ومع عاداتنا ومع دستورنا دستور مملكة البحرين لأن الكثير من الالتزامات الدولية والإقليمية قد تأتي متعارضة مع الشريعة ومع قيمنا ومع أخلاقنا ومع كل ما تربينا عليه من قيم في مجتمع البحرين الأصيل، ووفقاً كذلك للدستور، كذلك وضعنا وتوافقنا معنا الحكومة في إقرار برامج تعويض موازية، يعني إذا كان هناك مترتبات وأعباء إضافية على المواطن فوضعنا وحرصنا عليها وتوافقنا معنا الحكومة فيها على إقرار برامج تعويض موازية للمواطن إذا ترتب على تنفيذ هذه المبادرات المساس بمكتسباته أو تحميله أي أعباء إضافية، كذلك ما تطرقنا لهذا فقط بل حتى تشجيع السياحة، السياحة هي رافد من الروافد التي تنمو عليها الكثير من الدول المتقدمة، لماذا لا نأخذ هذا الشيء في مملكة البحرين؟ توافقتنا على تشجيع السياحة أي السياحة العائلية بل السياحة حتى في المجالات الرياضية الصحية التعليمية وغيرها لتكون رافداً وتزيد إيرادات البحرين، كذلك الحرص كان عندنا في اللجنة على استدامة الصناديق التقاعدية، لا بد أن تستديم هذه الصناديق لتلتزم وتوفي مستحقاتها والمحافظة على الأجيال الحالية والقادمة، وما نسينا حقيقة العجز الإكتواري تناقشنا فيه مع الحكومة الموقرة بحيث أننا نحاول قدر المستطاع وفق التشريعات القانونية التي سوف تأتي إلى المحافظة على استدامة هذه الصناديق وتقليل قدر المستطاع العجزات الإكتوارية وهذا ليس سرا مخفياً، الكثير من الدول حقيقة تعاني من العجزات الإكتوارية في صناديقها، والبحريني حقيقة وضعناه في أول الأولويات خاصة في التوظيف، بحرنة الوظائف هي من الأولويات أن يكون البحريني هو الرقم الأول في أي التوظيف وفي كل قطاع وفي كل خصخصة وفي كل شراكة مع القطاع الخاص وضعنا أن يكون للبحريني نصيب كبير وبالنسبة عن وضع نظام تقييم وطني شامل لقياس جودة الخدمات الصحية للمرضى في المستشفيات الحكومية والخاصة لأن الكثير من الشكاوى قد تعترى الكثير من المرضى والمراجعين عن بعض الخدمات ولكن وضعناها في برنامج عمل الحكومة، بالنسبة للإسكان توصلنا إلى توافقات كما تعلمون للعمل على توفير ما لا يقل عن (٢٥) ألف وحدة سكنية، الحكومة قامت مشكورة حقيقة في السنوات الأربع الماضية بتوفير (٢٥) ألف وحدة سكنية والآن

هذا تعهد جديد على (٢٥) ألف وحدة سكنية قادمة لتقليص قدر المستطاع فترات الانتظار للوحدات الإسكانية، بالنسبة لضمان جودة الخدمات الاجتماعية والتمكين المجتمعي حرصنا حقيقة في تطوير برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والأسر ذوي الدخل المحدود مع زيادة الدعم المقدم لهم، الأسر ذوو الدخل المحدود والأسر التي تعاني قد تكون من نقص الموارد الحكومة ستتكفل بهذا التوافق مع زيادة الدعم المقدم لهم وذكرنا حقيقة أن هذا البرنامج قابل باستخدام مؤشرات قابلة للقياس وتقييم مستوى الخدمات الحكومية وأضافنا حقيقة مثلما ذكر سعادة النائب علي إسحاق ما كان موجودا بند المشاريع في برنامج عمل الحكومة وتفضلت الحكومة مشكورة بالموافقة على هذا البند وعلى إضافة هذا البند، ووضعنا حقيقة الاستمرار في تنفيذ المشاريع، يعني الحكومة لن تقف -وأنا لست مدافعا عن الحكومة ولكن أنا أتطرق إلى ما جاءت فيه التوافقات بين الحكومة وبين النواب في هذا الجانب- تعهدت الحكومة بتنفيذ مشاريع البنية التحتية الأساسية والاستمرار في تنفيذ المشاريع الخدمية للمواطنين في مجالات الصحة والتعليم والإسكان، والاستمرار في إنشاء وتطوير المرافق وتطوير القطاعات في النقل البري والجوي والبحري، وشكرا معالي الرئيس.

الرئيس:

شكرا سعادة رئيس اللجنة.

النائب علي محمد إسحاق (المقرر) :

إذا ممكن أن أكمل فقط لدي نقطة واحدة.

الرئيس:

تفضل الأخ المقرر.

النائب علي محمد إسحاق (المقرر) :

تطرق سعادة النائب عبدالله الذوايدي فيما يخص الرسوم، أنا أعتقد الرسوم أغلبها إن لم تكن كلها محددة بقوانين، لذلك نحن المسؤولون عن هذه القوانين وأي تغيير في هذه الرسوم بقرارات تنفيذية يجب أن نقف لها وقفه كمجلس، لا، لا أغلبها إذا ليس كلها قرارات مربوطة بقوانين إذا تم اتخاذها المفترض أننا نقوم بدورنا، فنحن يجب أن نقوم بدورنا يا إخوان، وشكرا.

الرئيس:

شكرا، سعادة النائب عبدالله إبراهيم الدوسري تفضل.

النائب عبدالله إبراهيم الدوسري :

بسم الله الرحمن الرحيم، في البداية أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى لجنة دراسة برنامج عمل الحكومة من فريقى الحكومة والسادة الأعضاء، طبعاً أنا لذي بعض الأسئلة والاستفسارات أريد أن أستوضحها بشكل مباشر، عندي السؤال (١): بخصوص الدين العام (١٣) ملياراً هناك سقف، هل هناك سقف زمني لتقليص الدين العام أو سوف نستمر في القروض؟ أنا أعتقد مثلما تعرفون نحن الآن الدولة عليها ديون ونحتاج إلى خطة واضحة لتخليص هذه الديون، فأعتقد أنها كانت غير واضحة في برنامج عمل الحكومة، أما بخصوص السؤال (٢): فنحن نسأل بخصوص البطالة أنا أعتقد أنه ليس هناك منهجية واضحة في برنامج عمل الحكومة لحل أو تقليل نسبة البطالة، السؤال (٣): عندنا بخصوص الخصخصة، الخصخصة يجب تثبيت البحرية خصوصاً بأن هناك العديد من الشركات لا تلتزم بذلك ونحن نطالب بأن تكون النسبة لا تقل عن (٦٠%) إلى (٧٠%) للبحريين، ولدي ملاحظة في هذا الجانب، بخصوص الخصخصة هناك شركات كبيرة ومنتجة ومربحة في البحرين وهي شركات سواء أكانت بدعم من الحكومة أم شركات بحرينية، فنحن نتمنى الحفاظ على هذه الهوية التي تحقق أرباحاً كبيرة، عندنا بخصوص السؤال (٤): وهو بخصوص التعليم وتقرير هيئة جودة التعليم الأخير بأن هناك تدنيا في التعليم، فهل هناك خطة واضحة للتطوير والإصلاح خصوصاً أن هذا يعتبر هو الاستثمار الحقيقي للمواطن من خلال الصرح التعليمي ونشأة المواطن وتكوينه، والتي طبعاً يصرف عليها ميزانية ضخمة من قبل الحكومة، بخصوص السؤال (٥): وهو المتعلق بوزارة الصحة وهو في تدني الخدمات فيعني رأيت المشكلة الأخيرة موضوع الأدوية وموضوع مستشفى السلمانية وإلى آخره، فهناك ضغط كبير على مستشفى السلمانية، فهل هناك خطة لزيادة المستشفيات في المحافظات والحرص على توظيف بحرينيين فيها؟ الكل يعلم نحن بحاجة إلى مستشفيات، هناك محافظات كبيرة وفيها نمو سكاني كبير مثل مدينة سلمان والجنوبية تفتقر إلى مستشفيات ومراكز صحية، فأنا أعتقد لم يكن هناك شيء واضح موجود في هذا الجانب، والمشاكل يوماً بعد يوم تزيد بالنسبة لمستشفى السلمانية والكل يعلم، بخصوص وزارة الإسكان طبعاً نشكرها على جهودها وهذا الاستفسار الأخير والسادس ونتمنى أن تكون هناك خطة فقط لتواجه النمو السكاني المتسارع عندنا، وزارة الإسكان حقيقة مشكورة على جهودها

ولكن نتمنى أن يكون هناك خطة للنمو السكاني، خالص الشكر والتقدير إلى فريق العمل المشترك ما بين الحكومة الموقرة وأعضاء مجلس النواب، شكرا.

الرئيس :

شكرا سعادة النائب، إن شاء الله إذا أقررت هذا البرنامج وفعلتم الأدوات الدستورية التي في يدكم ستجيبون أنتم عن (٦) الأسئلة التي تفضل بها سعادة النائب وأكثر منها، سعادة النائب باسم سلمان المالكي تفضل.

النائب باسم سلمان المالكي :

بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا معالي الرئيس الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، في البداية نشكر اللجنة الموقرة رئيسا وأعضاء والشكر موصول لجميع الإخوة والأخوات من جميع الإدارات المتعاونة في الأمانة العامة، ولا بد من القول إن اللجنة توصلت مع الحكومة الموقرة إلى نقاط مهمة توافقية تهم الوطن والمواطنين ويأتي في مقدمتها الحفاظ على مكتسبات المواطن الحالية دون تحميله أي أعباء إضافية مستقبلية، والأمر الذي نفهمه في ذلك استمرار علاوة الغلاء والسكن واللحوم والعلاوات الأخرى من دون تغيير في المعايير أو الشرائح ونفهم من ذلك أيضا عدم فرض ضرائب جديدة أو زيادة أو استحداث رسوم، كما كان من المهم التوافق الذي تم التوصل إليه وهو برنامج تعويض الموازنة في حالة تضمن برنامج التوازن المالي أيضا أي أعباء إضافية على أن تكون تعويضات مجزية، كما نشيد بالتوافق الذي تضمن بناء (٢٥) ألف وحدة سكنية بما يضمن استمرارية مشاريع الإسكان الكبيرة التي تشهدها المملكة مؤخرا، وفي هذا الإطار نشدد على نقطة محورية وهي إصلاح وتعزيز استدامة الصناديق التقاعدية الحالية تجاه الأجيال الحالية والقادمة، وبهذا الصدد نقول إنه لا بد من الحفاظ على الحقوق المكتسبة للمتقاعدين الحاليين والحفاظ على الحقوق المكتسبة للمشاركين الحاليين الذين لم يتقاعدوا كما نشدد على ضرورة عدم المساس بعلاوة المعيشة التي يستحقها المتقاعدون بمختلف فئاتهم، متمنين من السلطتين التشريعية والتنفيذية تقدير فئة المتقاعدين ودعمهم ومنحهم مزايا إضافية واعتبارهم كبار المواطنين كما فعلت دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، كما نتمنى أن نرى خططا واضحة لتقليص نسبة الأجانب في القطاع الحكومي من (١٦%) إلى (١%) وذلك تنفيذا للدستور الذي نص على أن يتولى المواطن الوظائف العامة حيث إن هذه النسبة الحالية هي نسبة مرتفعة جدا وترتفع تدريجيا عاما بعد عام، وحان الوقت أن يدق جرس الإنذار حيث يفترض من الحكومة أنها أول جهة تدعم المواطن البحريني حتى

نستطيع بعدها أن نلوم القطاع الخاص على تفضيله الأجانب، ومن جانب آخر نؤكد ضرورة التزام الحكومة والهيئة الوطنية للنفط والغاز بعدم رفع أسعار البنزين الجيد والممتاز والديزل والغاز على المواطنين والالتزام بتعهدهما بعدم تحمل المواطن أي أعباء إضافية، كما نطالب من الحكومة الموقرة بالاستجابة للمطلب الشعبي بتعويض المواطنين على ارتفاع أسعار البنزين لمرتين متتاليتين عن طريق مبلغ نقدي لكل مواطن ببطاقة سديم، معالي الرئيس الإخوة والأخوات أعضاء المجلس ممثلو الحكومة الأفاضل إن أهم نقطة في هذا البرنامج هو عدم تحمل المواطن أي أعباء مباشرة أو غير مباشرة، نحن نبني الثقة بين السلطتين انطلاقاً من هذا البرنامج، فكل التقدير والثقة للحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان حفظه الله ورعاه حيث إنني على ثقة من أن سموه حريص على مصلحة المواطنين وتنفيذ هذا البرنامج عبر توجيهاته الكريمة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس:

شكراً، الأخ النائب حمد أحمد الكوهجي تفضل.

النائب حمد أحمد الكوهجي :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، معالي الأخت الفاضلة فوزية بنت عبدالله زينل، الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، أصحاب المعالي السادة الوزراء، سعادة الأخ الفاضل وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب، سعادة الأخ الفاضل السيد علي أحمد زايد النائب الثاني لرئيس مجلس النواب رئيس لجنة دراسة برنامج عمل الحكومة، السادة النواب أعضاء لجنة دراسة برنامج عمل الحكومة، ممثلي الحكومة الموقرين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته مرة أخرى، في البداية يطيب لي أن أهنيئكم وأهنيئ الوطن بما يتجسده جلستنا هذه في مناقشتها ومواقفها في تعزيز مسيرة الإصلاح والبناء الديمقراطي، والتي أرسى دعائمها جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه عبر مشروع إصلاحي تميز بسمو أهدافه، وريادته في هذه المنطقة من العالم، وقبل الدخول إلى مناقشة تفاصيل برنامج عمل الحكومة لـ (٤) سنوات من ٢٠١٩م إلى ٢٠٢٢م، أود أن أهدي لجنة دراسة برنامج عمل الحكومة خالص التحيات والتقدير لما بذلوه من جهود كبيرة في الاجتماعات والمناقشات التي جرت مع ممثلي الحكومة خلال الأيام الأخيرة، وأفضت إلى تطوير البرنامج الحكومي في أهدافه وبرامجه ليصل إلى صورته المتفق عليها اليوم، أعتقد أن أهم إنجاز حققته اللجنة البرلمانية اليوم تجسد في رفض استحداث أي زيادات أو أعباء مالية على المواطنين، إذ لم تقابل بتعويض مالي مباشر يساعدهم على تحمل

الأعباء الإضافية، لقد تضمن برنامج عمل الحكومة المقدم للمجلس بنسخته الأولى إشارات متكررة وواضحة لبرنامج التوازن المالي لما يحمله من أهداف عامة بعرض تعادل الإيرادات مع المصروفات في الميزانية العامة، ولكن دون أي تفصيلات للخطوات والمبادرات الحكومية المستقبلية في هذا الصدد، ونخشى ما نخشاه - يا معالي الرئيس - أن تستمر الحكومة في سياسة استحداث الضرائب وزيادة الرسوم التي شهدت في الفترة الأخيرة وخلال (٤) سنوات الماضية قفزات خرافية خلال العامين الماضيين، ولذا فإن إضافة اللجنة لنص يقضي بإقرار برنامج تعويض موازية للمواطن يترتب على تنفيذ هذه المبادرات المساس بمكتسبات المواطن، أو تحميله أي أعباء إضافية، يعد انتصارا واضحا للجنة، وفي إنجاز آخر للجنة نجح الزملاء النواب الأعضاء بإعادة صياغة النقطة المرتبطة بالحفاظ على استدامة الصناديق التقاعدية، بما يعطي مجلس النواب اليد العليا في حسم أي تعديل محتمل على نظام التقاعد بما يضمن أن يكون للناس صوت مسموع في أي قرار مستقبلي في هذه القضية، إن العبارة السابقة والواردة في برنامج عمل الحكومة نصت صراحة على إسناد الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتقليل العجز الاكتواري، ونرى بأن في تلك الجملة الخطيرة عودة صريحة لمطالب سابقة بإعطاء هيئة التأمين الاجتماعي التحويل والصلاحيات لتعديل حقوق والتزامات المشتركين، والمؤمن عليهم، ودون العودة إلى السادة وأعضاء مجلس النواب، ونثمن هنا ما أضافته اللجنة من نص يؤكد على تقديم الحكومة للسلطة التشريعية مشروعات القوانين الكفيلة من تقليل العجز الاكتواري بما يضمن قدرة الصناديق التقاعدية على الإيفاء بالحقوق والمزايا التقاعدية المكتسبة، فلا تعديل مقبول يا ممثلي الحكومة لأنظمة التقاعد دون أن يمر على مجلسنا ويحظى بقبول شعبي، وقبل أن يمضي مجلسكم الموقر بالتصويت على برنامج عمل الحكومة، سواء بالقبول أو بالرفض، أود أن أسجل رفضا لما تضمنه الردود الحكومية على الجانب النيابي من ضبابية وغياب الرؤية الرسمية فيما يتعلق بملف ضبط الزيادة المضطردة للأجانب، وما تلقيه هذه الزيادة من آثار سلبية على تغيير التركيبة السكانية لمجتمعنا...

الرئيس :

انتهى الوقت.

النائب حمد أحمد الكوهجي :

ثوان معالي الرئيس، النائب الأول للرئيس أخذ (٦) دقائق. التركيبة السكانية لمجتمعنا العربي، وكذلك الأمر على الجوانب المالية والاقتصادية في ظل الطلب المتنامي على مشاريع البنية

التحتية المطلوبة لمواكبة هذه الزيادة، لقد اكتفت الردود الحكومية بالإشارة إلى أن مملكة البحرين ترحب بالأجنبي الذي يدخل قيمة مضافة للاقتصاد، ويحسن العمل، ويلتزم بالقوانين والأنظمة، لافتة إلى وجود إعادة النظر في الأجنبي الذي شكل عبئا على البيئة التحتية للدولة، وإعادة توجيه الدعم المقدم له، في النهاية يا معالي الرئيس، كلمة أخيرة، اليوم لدينا خيرة ما شاء الله من السادة النواب، خيرة من السادة الوزراء، وما شاء الله خيرة من السادة النواب، جميعنا أقسمنا أننا نخلص للوطن، يوم القيامة - يا طويلة العمر - الفقير والعاطل عن العمل كلهم سوف يسألون المسؤولين عن حسابهم، فأتمنى منكم أيها السادة الوزراء أنتم ملزمون... ما ودنا في يوم من الأيام أن نستجوب أي وزير أو نشكل لجنة تحقيق، والله يعطيكم العافية.

الرئيس :

شكرا الأخ النائب حمد، ولا تقلق لأن - إن شاء الله - بأدواتكم الدستورية التي سوف تبادرون باستخدامها من بعد اعتماد برنامج الحكومة إن شئتم، تستطيع أن تستجوب وتستخدم كل الأدوات الموجودة، فلا تقلق إن شاء الله. الأخ النائب عيسى علي القاضي تفضل.

النائب عيسى علي القاضي :

شكرا معالي الرئيس، أنا طبعا ركزت في الواقع على المعيشة لأن هذا الأمر مهم جدا جدا جدا، فهذه الأيام صعبة، وضعنا علامة استفهام على من يريد أن يفهم، أولا: أبدأ وأقول شكرا لمن بذل جهدا ليصل برنامج الحكومة إلى هدفه الرئيسي، وهو أن يشمل التوجهات والسياسات والمبادرات مما يحافظ على أمن واستقرار وتوفير الخدمات اللازمة للمواطنين، ويحافظ على مكتسباته دون أعباء إضافية، ويعمل على تحسين معيشتهم كونه محور التنمية وغايته الأساسية، وأكد أننا نثق في الحكومة الموقرة ولكن نرجو ألا يتكرر ما حدث في المجلس السابق من حيث الاختلاف في تفسير بعض بنود برنامج الحكومة مما أثر سلبا على المواطنين، وعليه نرجو عدم إثقال كاهل المواطن بالرسوم وزيادة الأسعار، لذلك نطالب الحكومة بتطمينات واضحة، وبشكل مباشر بعدم المساس بمكتسبات المواطنين، والجدية في تحسين المعيشة، معالي الرئيس، ثانيا: ينص الدستور على الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وينص على تحقيق الرخاء للمواطنين، إلا أنه مع المتغيرات السريعة في كل شيء يظل دعم ذوي الدخل المحدود لم يتغير وفوق ذلك تم فرض الضريبة القيمة المضافة عليهم، فليس من المعقول أن يتم تقديم مساعدات مالية للحكومة لهم وقد تم إقرارها بعد دراسة مستفيضة، وزيارات ميدانية للوقوف على حجم المعاناة ولكن نفرض عليهم الضرائب، ألم يقرأ المشرع دستور مملكة

البحرين، لذلك أطلب الحكومة بإلغاء ضريبة القيمة المضافة على أصحاب الدخل المحدود فوراً من خلال زيادة المساعدات المالية التي تقدم لهم من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أو أي وسيلة أخرى، أنا أتساءل هنا - معالي الرئيس - أي قاموس يا جماعة الدولة تعطيك مبلغاً، والدولة صراحة تراعي ذوي الدخل المحدود، وهناك تفرض الضريبة عليهم، هل هذا معقول يا إخواني طبعاً السادة أصحاب المعالي والسادة الوزراء، وأنا أيضاً هنا أضع علامة استفهام في هذا الموضوع...

الرئيس :

دعك في صلب الموضوع برنامج عمل الحكومة.

النائب عيسى علي القاضي :

هذه نقطة يا معالي الرئيس، أنا طبعاً أواصل كلامي، ثالثاً: تعليق على المتقاعدين، نريد تأكيدات واضحة من الحكومة بعدم المساس بمكتسبات المتقاعدين، ويكفي ما عاشروه من خوف وضبابية في القرارات الحكومية السابقة بشأن التقاعد، مما دفع البعض للتسرع وتقديم طلبات التقاعد، وما ترتب على ذلك من خسارة مالية وحالة نفسية قاسية يمر بها، والكل يشهد ما حدث في تلك الفترة، الناس تسارعت للتقاعد خوفاً من قانون التقاعد للأسف الشديد، ويجب أن يتم خلق حالة من الاطمئنان للمقبلين على التقاعد، وحتى الشباب الذين باتوا يجهلون مستقبلهم التقاعدي في ظل سياسات الحكومة الجديدة لمعالجة مشاكل الصناديق التقاعدية والعجز، لذلك نطالب بضرورة البحث عن حلول مالية تعزز قدرة الصناديق واستدامتها دون المساس بجيب المواطن، طبعاً النقطة الأخيرة معالي الرئيس، اعتماد (٢٥) ألف وحدة سكنية خلال (٤) سنوات القادمة أمر طيب، ولكن يحتاج إلى جدية في العمل، لذلك نطالب الحكومة بالاهتمام والحرص على هذا المشروع، وتسريع وتيرة الإنجاز، ونطالب بتقديم تقارير مفصلة كل (٣) شهور، تبين الموضوع إلى مجلس النواب للوقوف إلى حجم الإنجاز، وتطمين المواطنين الذي مضى عليهم فترات طويلة من الزمن على قوائم الانتظار، وشكراً معالي الرئيس.

الرئيس:

شكراً، الأخ النائب محمد عيسى العباسي تفضل.

النائب محمد عيسى العباسي :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، سوف أبدأ في الحديث عن برنامج عمل الحكومة بعد طبعا كلمات الشكر التي قلتموها أننا نتجاوزها، أنا أشكر في الحقيقة اللجنة، وأيضا الوفد الحكومي على التعاون التام، يمكن أنا لست عضوا في اللجنة، ولكن أنا حضرت أغلب اجتماعات اللجنة، سوف أبدأ أولا في الشعار الذي بدأ فيه البرنامج، والذي ركز فيه على التوازن المالي، وهو شعار البرنامج الذي تحدث عن موضوع التوازن المالي بين الإيرادات والمصروفات، وأريد أن أذكر الحكومة في برنامجها في عام ٢٠١٥م لم تذكر موضوع التوازن المالي، ولكن ذكرت أنه خلال ال (٤) سنوات التي مضت أنها سوف تحقق فوائض في الميزانية خلال ال (٤) سنوات، اليوم أتينا إلى ال (٤) سنوات هذه الحكومة تتكلم عن توازن، وأتمنى خلال ال (٤) سنوات القادمة لا تتكلم على أننا نقلل قليلا في الخسائر التي نمشي فيها، معنى هذا أن البرنامج السابق إلى هذا البرنامج هناك تراجع في موضوع العجز الحكومي بشكل ملحوظ وبشكل كبير جدا، أعتقد أن مبادرات التوازن المالي مبادرات طيبة، وممتازة، ولو تم العمل عليها بشكل صحيح قد نصل إلى التوازن المالي، ولكن أتمنى أن يكون التركيز بشكل أكبر على موضوع كفاءة العمل الحكومي، وإعادة هيكلته أيضا بشكل صحيح، العمل أيضا بشكل جاد وصریح على محاربة الفساد الإداري والمالي الموجود في الحكومة بشهادة تقارير ديوان الرقابة المالية، الذي يصدر التقرير ونجد تصريحات الوزراء بعده بيومين وثلاثة، وبعد ذلك تنتهي كل الأمور وكأنه لم يحدث شيء، إذا كانت الحكومة جادة في عمل توازن مالي أعتقد أن ملف الفساد الإداري واجب العمل عليه بشكل صريح وحقيقي، أيضا يجب العمل على تنويع مصادر الدخل بشكل حقيقي بزيادة إيراداتنا في قطاعات مختلفة وكثيرة. النقطة الثانية التي أحب أن أتكلم عنها وهي ملف الإسكان، نحن اليوم نتحدث عن أكثر من (٥٠) ألف طلب في وزارة الإسكان، وربما كنت أنا أحد الأشخاص المصريين على أكثر من (٢٥) ألف وحدة سكنية، لأن ال (٢٥) ألف وحدة سكنية هو ليس حلا جادا لهذا الملف الخطير والمهم اليوم في البحرين، والذي أعتقد كل مواطن يتخوف منه، أنا عملت حاسبة بسيطة بال (٢٥) ألفا، وقلنا إن الحكومة إذا عملت على ال (٢٥) ألف وحدة ستبني في السنة (٦٢٥٠) وحدة سكنية، أنا طبعا ذهبت إلى أقل تقديرات، بأننا اليوم عندنا (٥٠٠٠) طلب سنويا يدخل جديد على الحكومة، بهذه الحاسبة بعد (٤) سنوات، نحن اليوم إذا عندنا (٥٠) ألفا، سيكون بعد (٤) سنوات عندنا (٤٥) ألف طلب، أي أننا أساسا لم نعالج المشكلة الإسكانية ولا مدد الانتظار، فقط وضعنا رقما بأننا سنحقق هذا الرقم، فلا أعتقد أنها معالجة

حقيقية لهذا الملف المهم لدى جميع شرائح الشعب البحريني. إشاراتي أيضا باللجنة في نقطة مهمة أضافتها حقيقة في الملخص التنفيذي بالعمل على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وأعتقد أن هذه هي النقطة الأهم، الحفاظ على مكتسبات المواطنين هذا أمر نعم جيد، لكن في ظل ما حدث في السنوات الأربع من زيادة الأسعار وفرض الضرائب وزيادة الأسعار على البنزين والخدمات الحكومية لا أعتقد أن هذه المكتسبات تكفي المواطن بأن يستطيع أن يعيش فيها، أنا اليوم بحاجة حقيقية إلى تعديل وضعه المعيشي وهذه يجب أن تكون أولوية في برنامج عمل الحكومة. قطاع التعليم والذي تطرق إليه البرنامج، لكن أعتقد ما تطرق إليه برنامج عمل الحكومة كان فيه نوع من عدم الاهتمام بهذا القطاع المهم، اليوم لما نتكلم عن قطاع التعليم لا يمكن أن يتقدم أو ينهض أي مجتمع إلا بتطوير هذا القطاع المهم وهو قطاع التعليم، نحن في هذا العام بالتحديد نحتفل بمرور (١٠٠) عام من بدء التعليم النظامي في البحرين، هل اليوم القطاع التعليمي في البحرين الحكومي بالتحديد هل يرضي تطلعاتنا، هل هناك إحصائية عند الحكومة عن عدد المنتفعين من المواطنين من الخدمات التعليمية الموجودة؟ كم مواطن بحريني اليوم ينتقل إلى المدارس الخاصة بسبب... يعني لأسباب كثيرة تجعله لا يلجأ إلى التعليم الحكومي، هل درست الحكومة هذه الأسباب؟ لماذا المواطن يلجأ إلى القطاع الخاص في التعليم ويرسل أبناءه إلى القطاع الخاص ولا يرسلهم إلى القطاع الحكومي؟ أعتقد أن هذه نقاط مهمة جدا ويجب على الحكومة دراستها لتطوير هذا القطاع المهم. أما بالنسبة إلى الصناديق التقاعدية فنحن اليوم نتحدث عن أكثر من (١٠٠) ... -آخر نقطة- نتحدث عن (١٤٦) ألف مشترك في هذه الصناديق التقاعدية اليوم، بين القطاع الخاص والحكومي، وما يقارب تقريبا أكثر من (٨٤) ألف متقاعد موجود حاليا في البحرين يستلمون رواتب تقاعدية، أي أننا اليوم نتحدث عن ثلث شعب البحرين تقريبا كعدد يستفيد أو مهتم بموضوع الصناديق التقاعدية، وطلبي الوحيد، نعم هناك تطمين في برنامج عمل الحكومة، أن تقف الشائعات المتعلقة بالصناديق التقاعدية في موضوع أن والله سنوقف الزيادة السنوية (٣%)، أو بعض الإجراءات التي قد تتخذها الحكومة. آخر نقطة فقط أريد أن أذكرها بشكل سريع إذا تسمحين لي، بأن التعاون بين السلطتين يجب أن يكون على أساس صحيح وخصوصا في القرارات المتخذة من قبل الحكومة، إذا كانت هناك قرارات ستصدرها نتمنى ألا يكون التعاون من طرف واحد بل أن يكون التعاون من طرفين، وشكرا.

الرئيس :

شكرا جزيلاً، سنّ سنة النائب الأول (٦) دقائق والكل استفاد من الدقيقة الإضافية، فليكن. المداخلة الأخيرة بالنسبة للمسجلين سابقا سعادة النائب محمد إبراهيم السيبي البوعينين، تفضل، وبعد ذلك المقرر.

النائب محمد إبراهيم السيبي البوعينين :

معالي الرئيس، أصحاب المعالي والسعادة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، بداية طبعاً الشكر موصول للجميع، واختصاراً للوقت أحب أن أبين عمل اللجنة الذي عملنا فيها لسعادة النواب والإخوة في الصحافة، نحن عملنا على مدى طويل، عملنا لأيام متواصلة أكثر من (٢٠) يوماً، ضمنا جميع المرئيات، من تقدم بمرئياته، للأسف الكثير من الإخوة النواب لم يحضر معنا وكنا نتمنى حضورهم بدلاً من أن يلقوا كلمات، ورد على جميع من تقدم قبلي، وهم لم يناقشوا معنا أساساً الأمور التي تناقشنا فيها ولكن لهم الشكر والتقدير كذلك، رأينا برامج مقارنة من الحكومة الكويتية والمغربية، الحكومة لم تقصر مشكورة توافقت معنا بأكثر من (٩٥%) مما رأيناه وطرحناه، من دون مزايدات ومن دون أي استعطاف من الناخبين، نحن في البرنامج ركزنا على (٦) نقاط أساسية للمواطن. (١): الحفاظ على مكتسبات المواطن. (٢): الحفاظ على المستوى المعيشي والسعي لتحسينه (الرواتب) التي طلبوا منها ولكنها أتت بجملة ربما عامة. (٣): عدم المساس أو تحميل أي أعباء إضافية، ما يعني الضرائب أو ما إلى ذلك، إلا إذا كان عن طريق هذا المجلس - مجلس النواب - (٤): توفير فرص العمل له. (٥): البحرية، هذه كلها نقاط رئيسية أتت من أجل المواطن ومنصوص عليها في برنامج عمل الحكومة وبشكل واضح ويلزم الحكومة فيه وفقاً للدستور ووفقاً للقوانين، ولن يمر أي تعديل إلا من خلال مجلسنا، النقطة الثانية التي نحن كذلك راعينا فيها المواطن وهي موضوعان أساسيان التقاعد والإسكان، أصر المجلس بتواجد الجميع، بتواجد سعادة الرئيس، الكل على (٢٥) ألف وحدة سكنية، والحكومة مشكورة وافقت على (٢٥) ألف وحدة سكنية للمواطنين، السعي لعمل (٢٥) ألف وحدة سكنية من خلال طبعاً الشراكة سواء مع القطاع الخاص أو من الحكومة. الموضوع الثاني التقاعد، الحكومة لم تقصر مشكورة وقبلت تعديلنا وهو ضمان الإيفاء بمكتسبات المواطنين، هذه النقطة مهمة جداً إذا لاحظتموها، ضمان الإيفاء بمكتسبات المواطنين من قانون التقاعد، طبعاً مع تقليل العجز الاكتواري. البند الذي أضفاه أخي النائب علي إسحاق كان مصراً عليه وموضوع مهم، موضوع المشاريع لم يكن مضمناً لبرنامج العمل، أضافته الحكومة كذلك مشكورة. موضوع

الخصخصة، الآن النواب سيضحكون لأنني أكثر واحد تداخلت فيه، موضوع الخصخصة نحن اتفقنا مع الحكومة الخصخصة التمويلية، خصخصة تمويل المشاريع، والشراكة إن كانت مع القطاع الخاص في الخدمات مع الحفاظ على نسبة البحرية، هذا الشيء مهم، نسبة البحرية المذكورة ومنصوص عليها في القوانين، قانون الخصخصة السابق موجود الذي على أساسه تمت الخصخصة في البلديات وفي الموانئ، القانون موجود، يعطى العامل (١٠) سنوات وهناك نسبة للبحرنة، وهناك العديد من البنود في صالح المواطن، فنحن توافقنا عليها مع الحفاظ على بحرنة الوظائف. معالي الرئيس، سعادة النواب، نحن لا نزايد اليوم ولا نقول شيئا، هذا البرنامج فعلا أتى بشكل استراتيجية عامة، لكن أنا شخصيا أرى أن فيها الكثير من التحدي لبرلمان الشباب والذي هو أنتم، لأن البرنامج الجامد كان مؤشر القياس فيه العدد، والعدد لما الحكومة تعمل مدرستين وهي نصت عليها في البرنامج وطلبنا الثالثة سيكون من الصعوبة بمكان تحقيقها، لكن برنامجنا نحن والذي أراه أننا برنامج شباب وهو يمثل تحديا لمجلسكم، لأن على قوة برلمانكم سيتحقق البرنامج، البرنامج أتى على مؤشر الاستحقاق وهو الاحتياج، والاحتياج شيء مهم، مادامت هناك حاجة تستطيعون أن تطالبوا، على سبيل المثال لو أنشأت الحكومة مدرستين ومازالت المنطقة بحاجة للثالثة تستطيع أن تطالب كبرلمان بالثالثة، مفتوح أمامك، ليس دفاعا عن الحكومة لكنني رأيت في البرنامج الكثير من الإيجابيات التي ستساعدنا إذا عملنا إن شاء الله. كذلك أحب أن أضيف، نحن في اجتماعاتنا مع الحكومة حصلنا على تطمينات من معالي الشيخ خالد بن عبدالله ومن سعادة الوزراء كلهم على عدم المساس بالمواطن، وهذه نقطة مهمة جدا جدا في برنامج عمل الحكومة، نحن أمانة كنواب للشعب راعينا في هذا البرنامج، وأنا شخصيا وجميع الإخوة أعضاء اللجنة معي، راعينا الله أولا والتقوى، وراعينا قسمنا الذي بررنا فيه، وإن شاء الله نكون بارين فيه في إعداد هذا البرنامج، من أجل الوطن والمواطن، ولا وطن من دون مواطن، الوطن هو أساسا متكون من المواطنين، فنحن لما نقول الوطن والمواطن أصررنا عليها في كذا مكان، لأن الوطن هو المواطن والمواطن هو الوطن، فإن شاء الله نكون بارين بقسمنا، ونحن في البحرين دائما نستبشر خيرا بالأمطار واليوم هطول الأمطار إن شاء الله تكون بشري خير للمواطنين في هذا البرنامج، وشكرا معالي الرئيس.

الرئيس :

شكرا سعادة النائب محمد السيسي، كل الشكر. عندنا عدد من أصحاب السعادة النواب تقدموا اليوم فقط للمداخلة في برنامج عمل الحكومة، والقرار قرار مجلسكم إذا كنتم

توافقون على إتاحة الفرصة لهم، عددهم (٨) نواب، موافقون؟ تصويت؟ من هم الموافقون على ذلك؟

(أغلبية موافقة)

(انظر ملحق التصويتات)

الرئيس :

إذن نمّح الفرصة للسادة النواب بحسب الترتيب الذي وصلني طبعاً، ولكن إن شاء الله الالتزام بالوقت وعدم تكرار ما قيل، يعني ليس هناك داع بأن نكرر الأفكار والأقوال التي قيلت قبلنا من أحد الزملاء، نركز في النقاط إذا كانت هي إضافة أو جديدة. سعادة النائب أحمد يوسف الأنصاري تفضل. (٥) دقائق ومن دون أي ثانية إضافية.

النائب أحمد يوسف الأنصاري :

إن شاء الله، بسم الله الرحمن الرحيم، السلام عليكم، شكراً للجميع حتى لا يقول أحد شكرت أو لم أشكر. نأمل من الحكومة الرشيدة أن تتعاون فعلاً فيما تم التوافق عليه، وأن تكون المخرجات عند حسن ظن المواطنين، وأن تترجم هذه التوافقات إلى قرارات تصب في مصلحة الوطن والمواطن، وأن تراعي الاحتياجات المعيشية لجميع فئات المجتمع، وأنا اليوم إذا أقر هذا البرنامج إنما أقره لمصلحة الوطن ولأستقرار أمنه ومصالحه الداخلية والخارجية، وأستقرار ومطلب كل مواطن لا يكون إلا بضمان الوظيفة وذلك عن طريق الحرص على بحرنة الوظائف، السكن وذلك عن طريق الحرص على زيادة عدد مشاريع وزارة الإسكان، والعلاج وذلك عن طريق توفير العلاج والأدوية لجميع فئات المجتمع داخل الدولة، وفي حال عدم توافر العلاج تحرص الدولة على توفير العلاج وبأسرع وقت خارج الدولة، وأذكر بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم حين قال: {كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته}، وبحديث الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين قال: {لو أن بغلة في العراق تعثرت لخفت أن يسألني الله عنها لِمَ لَمْ تمهد لها الطريق}، وجزاكم الله خيراً، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس:

شكراً جزيلاً، سعادة النائب هشام أحمد العشييري تفضل.

النائب هشام أحمد العشري :

بسم الله الرحمن الرحيم، إخواني النواب، طبعاً برنامج عمل الحكومة هذا كان تجربة جديدة بالنسبة لي، أنا أول مرة أدخل النواب، البرنامج مثلما أنا قلت للسادة سعادة الوزراء في اللقاء مع وفد الحكومة، قدم بشكل عام وواضح ومحاوّر عريضة، إذا قارناه ببرنامج عام ٢٠١٤م تقريباً نسخة مختلفة جداً عنه، وكان أمام اللجنة وكنت أنا أحد أعضاء اللجنة (٣) خيارات إما القبول وإما الرفض وإما التعديل، وبعد التصويت ومناقشة مستفيضة قررت اللجنة أنها تأخذ منى التعديل قبل أن تأخذ الرفض، النواب أعضاء اللجنة وأنتم إخواني وأخواتي قدمتم مرثياتكم وأخذنا هذه المرثيات وأدخلناها في عمل اللجنة، تم طلب توضيحات من السادة أعضاء الوفد الحكومي، وأنا بصراحة أقول لكم إياها وبمنتهى الصراحة أشيد بالتوضيحات التي قدموها كانت شفافة، كانت صريحة، بعيداً عن المجاملة أعطونا الحقيقة واضحة وأقول لكم إياها بصراحة الهم كبير الدين العام كبير والأيام القادمة فعلاً تحتاج إلى جهد، نعم الهم كبير ولكن هناك أملاً والطموح إن شاء الله أكبر، في طموح في الموضوع، هناك إن شاء الله أمل، يعني لا نستسلم للموجود، صحيح نحن كنا ننظر نظرة وكنا ننظر وجهة نظر الحكومة أنها كانت تعطينا الواقع، فعلاً كان الهم الذي تعانيه الحكومة، التحدي الذي أمامها كبير، وهذا لن نصل له إلا بتعاوننا إن شاء الله معهم، أجرينا تعديلاتنا على البرنامج وأصررنا، نحن كمواطنين بداية قبل أن نكون نواباً كان إصرارنا أن حقوق المواطنين... لأنه بعد (٤) سنوات أنا سأكون مواطناً، أنا حتى الآن مواطن، كل شيء سأتحمله أنا، فأني شيء سأقبله سيأتي علي أنا، فأنا لن أقبل شيئاً هناك البرنامج يضرني، فهذا الأساس نحن عملنا تعديلاتنا وأصررنا على التعديلات، وصلنا لتوافقات، نقطة مهمة إخواني النواب تكلمتم عن المشاريع الميزانية القادمة في الخطوة الثانية، مشاريعنا سنضمها في الميزانية، كيف ستكون الميزانية، أخونا علي عيسى في اللجنة المالية هو الذي سيضمن معه الإخوان وسنحاول أن نصر على هذه المشاريع، نحاول أن نكيف الميزانية بما يخدم المواطنين هذا الذي نحن نحتاجه، تكلمتم عن الفساد وتكلمتم عن القوانين وبحرنة الوظائف وغيره، حسناً أين دورنا نحن كمجلس؟ لماذا نضع الهم على الحكومة فقط؟ أنا لا أدافع عنها، أنا دوري رقابة وتشريع، الشيخ خالد بن عبدالله موجود وقالها لنا، إذا جئنا لكم بقانون ارفضوه وأنتم شرعوا وضعوا قوانين، ستقولون لي القانون صعب التشريع صعب ولكن ليس مستحيلاً، الأمل موجود التوافق موجود كلنا يجب أن نضع يدنا في يد بعض ونطلب من إخواننا في الحكومة أنه ماذا يعملون؟ أن يساعدونا في هذا الشيء، صدقوني هذا البرنامج وصلنا له ولن يكون أفضل مما هو موجود، بكل صراحة أكون معكم صريحاً وأنتم تعرفون أنني صريح،

أقول لكم لن يكون أفضل مما هو موجود، كلمة للحكومة، نبغيكم أن تتعاونوا معنا، نبغيكم أن تدعمونا، أنا قلتها لكم نحن انتخبنا من الشعب ونحن مسؤولون أمام الشعب، أبو بشار (شعبي أو شعبي) البرنامج؟ شعبي، نحن الشعب، كلمة لوزير المالية الشيخ سلمان، البرنامج أغلبه توازن مالي يعني مسؤوليتك وأقول لك إياها صراحة الشيخ سلمان أنا الذي جعلني غير رأيي في البرنامج تعليقاتك وتوضيحاتك، يعني ثقني فيك وأنت الذي عليك المسؤولية إن شاء الله الكبرى في تحقيق هذا البرنامج بدعم القيادة وبدعم الحكومة، ونحن معكم إن شاء الله في هذا الشيء، كلمة أخيرة إخواني النواب، أدعوكم إلى قبل البرنامج، شكرا.

الرئيس:

شكرا سعادة النائب هشام العشري، سعادة النائب محمد خليفة بوحمود تفضل.

النائب محمد خليفة بوحمود :

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين، معالي الرئيس معالي نائب رئيس مجلس الوزراء أصحاب السعادة إخواني النواب أصحاب السعادة وفد الحكومة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، طبعا إخواني السادة النواب أسهبوا جدا في الشكر لوفد الحكومة واللجنة التي أبدت يمكن واصلت أوقات كبيرة في قضية إقرار يمكن ما وصلنا إليه في هذا البرنامج، يمكن أنا أتكلم من هذا المنطلق اليوم لأن الأكثر تمثيلا هم النواب للإرادة الشعبية، بما أن الحكومة اليوم وافقت على إضافة البند ال (١٤) الذي تتكلم فيه عن الرعاية الصحية، أعتقد اليوم ضمن الدستور المادة (٨/أ) تقول: لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية وتعني الدولة بالصحة العامة وتكفل الدولة توفير الرعاية والعلاج بإنشاء مختلف المستشفيات والمؤسسات الصحية، نحن اليوم هذه مطالبتنا اليوم وأنا سأتكلم عن محافظتين ليست فيهما مستشفيات ونتمنى الإسراع بإقامة هذه المستشفيات، المحافظة الجنوبية والمحافظة الشمالية، أعتقد يمكن الذي وضع الآيتين الموجودتين على اليمين وعلى الشمال (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ)، (سورة المائدة) والتي على الشمال، (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ثُمَّ يُجْرَاهُ الْجَزَاءُ الْأَوْفَىٰ)، (سورة النجم)، أتمنى أننا نكون على قدر من هاتين الآيتين وهذه مسؤوليتنا أمام الله وأمام من أوصلنا إلى هذا المكان اليوم وأن نكون على قدر المسؤولية وأنا لن أسهب إذا لم أقل أن هذا مجلس أتمنى أن نطلق عليه مجلس التحدي اليوم الذي من خلاله التعاون بيننا وبين

الحكومة إن شاء الله سيستمر في هذه الأربع سنوات ومثلما قال أخي حمد لا نحتاج إن شاء الله خلال هذه الفترة إلى الاستجابات لأنه إذا كانت مساحة التعاون كبيرة وتحقق الكثير للمواطنين الذي نحن جزء منهم راح يمشي هذا البرنامج ونتمنى التوفيق للجميع، وشكرا معالي الرئيس.

الرئيس:

شكرا، الأخ النائب بدر سعود الدوسري تفضل.

النائب بدر سعود الدوسري :

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، أولا معالي الرئيس، معالي الشيخ خالد بن عبدالله، أصحاب السعادة الوزراء أصحاب السعادة النواب وأنا كلمتي بسيطة إن شاء الله، أود أن أشكر اللجنة القائمة على برنامج عمل الحكومة برئاسة أخينا سعادة النائب علي بن أحمد زايد الله يجزاه خيرا، وأصحاب السعادة النواب الذين كانوا معه في اللجنة وأنا طبعا من ضمنهم، أشكرهم شكرا جزيلا وأشكر أصحاب المعالي والسعادة الوزراء على تعاونهم معنا في وضع النقاط على الحروف أثناء اجتماعاتنا التي كانت مثمرة بإذن الله تعالى، طبعا حرص الإخوة أصحاب السعادة النواب على مكتسبات المواطن وعلى الوطن والمواطن أيضا، لا يلامون في هذا الشيء ولكن نود أن نخبرهم بأننا كنا حريصين أيضا مثلهم في هذا الوضع الذي كان يخص المواطن، فجزاكم الله كل خير على ما قدموه برنامج عمل الحكومة في لجنة برنامج عمل الحكومة وأصحاب المعالي والسعادة الوزراء، وشكرا معالي الرئيس.

الرئيس:

شكرا، سعادة النائب عمار حسين عباس تفضل.

النائب عمار حسين عباس :

بسم الله الرحمن الرحيم، معالي الرئيس والسادة الوزراء ممثلو وفد الحكومة أصحاب السعادة النواب، بداية أود أن أشيد بهذا التعاون المثمر بين مجلس النواب والحكومة الموقرة وكافة الجهود المبذولة في اعداد هذا التقرير، من هنا أود من الحكومة الموقرة أن تضع في عين اعتبارها جميع الطلبات التي قدمها أصحاب السعادة النواب لأهميتها في تلبية احتياجات المواطنين، كما أتمنى أن تنال اقتراحاتي الآتية المزيد من الاهتمام وهي كالاتي: أولا: زيادة الرواتب والأجور للمواطنين في القطاع العام والدعم الكبير لها في القطاع الخاص. ثانيا: العمل على

معالجة الدين العام دون المساس بجيب المواطن. ثالثاً: زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي وتوسيع الشرائح المستفيدة وزيادة علاوة الغلاء وعلاوة تحسين المعيشة للمتقاعدين. خامساً: وضع نظام لمعالجة البيوت الآيلة للسقوط وذلك بإعادة استثمارها. سادساً: تعديل قانون التأمين ضد التعطل لاستمرار استفادة العاطلين منه حتى حصولهم على وظيفة تناسب مؤهلاتهم، وشكراً.

الرئيس:

شكراً، سعادة النائب معصومة حسن عبدالرحيم تفضلي.

النائب معصومة حسن عبدالرحيم :

معالي الرئيس، أصحاب المعالي والسادة اليوم نحن في سفينة واحدة من برلمانيين ومن حكومة ومن مواطني شعب، لكن الملاحظ أن هنالك اختلافاً بين من هم في اللجنة وأنا ذكرت بالأمس أن عملهم الجهود مثل الشمس الساطعة رغم الغيوم، إلا أن هنالك موافقة من قبل أعضاء اللجنة وغير موافقة من النواب الذين لم يكونوا من ضمن اللجنة، الأهم من ذلك هو شعورنا نحن قبل أن نكون نواباً أن نستشعر ما يستشعره المواطن البحريني في الشارع، في نقاط أمس ذكرتها وسعادة النائب علي إسحاق ذكر جملة جميلة وهي التوازن المالي بين المصروفات والإيرادات، فهل نحتاج إلى المحافظة على المال بشكل سليم من أجل تحسين المستوى المعيشي للمواطن البحريني؟ مساحة البحرين صغيرة (٩٣٤)، عدد السكان مليون زايد أو ناقص، عدد غير كبير، لكن ما نواجهه من مشاكل كثيرة، وكبيرة إذن عندما أتكلم عن وضع نظام تقييم وطني شامل لقياس جودة الخدمة الصحية للمرضى في المستشفيات الحكومية والخاصة وبالأمس ذكرتها نحن بحاجة إلى إضافة المستشفيات والمراكز الحكومية والخاصة لا نستثني المراكز الخاصة من تجميلية ومن تأهيلية ومن جراحة إلى آخره، لأنه لا بد أن يكون هنالك جودة أيضاً للخدمة الصحية للمرضى، الشيء الثاني في نقطة مبادرة، لما الواحد يقرأها يقول حلو، ممتاز، إقامة مستشفيات ومراكز، نحن لا نريد أن نعمل كوبي بيست، نحن نريد أن نرى ما هو واقعنا، ما هي احتياجاتنا، يعني ديوان الرقابة ذكرت لنا أن عدد مرضى السرطان في ازدياد في مملكة البحرين، صحيح؟ ألم نفكر أن يكون لنا مراكز علاجية وتأهيلية لمرضى السرطان، ألم نفكر أن يكون هنالك مراكز علاجية وتأهيلية لمرضى الإيدز، لمرضى التهاب الكبد الوبائي، لوحدهم، مركز خاص، علاجي وتأهيلي، واستثمار هذه المراكز كمشاريع استثمارية أيضاً، للأسف أنا كنت أتمنى

بدلاً من أن نقول إقامة مستشفيات ومراكز نستبدلها بواقع نحن نعيشه في الوقت الحالي، نحن لدينا (٢٣) مركزاً صحياً، غير المستشفيات، غير مستشفيات الولادة، لكن هناك في البحرين إحصائيات مختلفة تدعونا أن نفكر أكثر عملياً وواقعياً من مجرد كتابة كلمات، الشيء الذي كنا نسمعه منذ زمن طويل، بحرنة، بحرنة، ولكن في الواقع أحد المراكز الصحية في الفترة المسائية (٧) إلى (١) بحريني، أين هي البحرنة؟ هل سنضع بحرنة بشكل عائم، ألم نحدد النسبة للبحرنة حتى نقول فعلاً نحن هنا للشعب، شكراً جزيلاً.

الرئيس:

شكراً، الأخ النائب أحمد صباح السلوم تفضل.

النائب أحمد صباح السلوم :

السلام عليكم، شكراً معالي الرئيس، أصحاب المعالي والسعادة رئيس وأعضاء برنامج عمل الحكومة من الجانبين، نشكركم طبعاً على هذه الجهود الكبيرة والنتائج للتوافق على معظم النقاط التي تهم المواطن في معيشتهم، وطبعاً أنا رأيت أن هذه النقاط قابلة للتنفيذ إن شاء الله خلال (٤) السنوات، ونحن سوف نقوم بمراجعتها باستخدام أدواتنا البرلمانية، هناك نقطة واحدة أنا أشرت إليها في أول لقاء مع الحكومة ومعكم وهي: طلبت خطة عمل الحكومة تحديداً كيفية استمرار المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، والتي هي أصلاً مملوكة للمواطنين الذين لم يحصلوا على وظائف واتجهوا إلى القطاع الخاص، وهو قطاع المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، بسبب التحديات التي يواجهونها من الرسوم، والضرائب، والمنافسة غير الشرعية، ودخول الموظفين، حتى التقاعد الاختياري بالمنافسة معهم، ودخول المنافسة الأجنبية، هناك أمور كثيرة تهددهم، وأنهم أصبحوا في خطر كبير، علماً بأن برنامج عمل الحكومة في الموازنة الاقتصادية يعتمد بشكل كبير على القطاع الخاص، وهم جزء منا، وهم مهددون، وبالتالي يمكن حتى برنامج عمل الحكومة في التوازن لن يمضي بالعجلة المطلوبة أو بالسرعة المطلوبة إذا لم يتم تحديدهم، وبالأمر سمو الأمير رئيس الحكومة وجه توجيهها مباشرة للعناية بهذا القطاع وقطاع صغار التجار بالتحديد لما لمسهم من مشاكل هم كانوا يعانون منها في السابق وتراكمت عليها تراكمات أخرى، كذلك النقطة الثانية والمهمة أن هناك كثيراً من المبادرات الحكومية موجودة، ولكنها غير مفعلة، يعني مثل مركز الصادرات، مثل صندوق الصناديق لدعم المشاريع المبتكرة، مثل المشتريات الحكومية، وهي (١٠%) تكون للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، والمناقصات

الحكومية (٢٠%)، كل هذه المبادرات ممتازة وضعت، والحكومة لم تقصر فيها، لكن لا توجد آلية تنفيذ، ونحن اليوم محتاجون تكون في خطة عمل الحكومة، ويتم مراقبتها وتنفيذها بأسرع وقت، هذه النقطة المهمة التي كنت أود التحدث فيها، وآخر نقطة أؤكد طبعا كل الذي جاء من زملائي، والذي عملتم عليه كله تمام، فقط أؤكد ضرورة بحرنة القطاع الحكومي قبل القطاع الخاص، لأنه هو الذي سوف يحقق الموازنة الحقيقية والتعديل الصحيح الذي تريده مملكة البحرين إن شاء الله بوجودكم، وشكرا.

الرئيس:

شكرا، الأخ النائب غازي فيصل آل رحمة تفضل.

النائب غازي فيصل آل رحمة :

بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا معالي الرئيس، في البدء لابد من التوجه بوافر الشكر والتقدير للحكومة الموقرة على جهدها الكبير في إعداد برنامج عملها للسنوات من ٢٠١٩م إلى عام ٢٠٢٢م، والذي استند بناؤه على (٣) ثوابت، ألا وهي: العدالة التنافسية، والاستدامة، بالإضافة إلى تحقيق التوازن المالي بين الإيرادات والمصروفات الحكومية بألا يمس مكتسبات المواطنين، كما أشكر الفريق الحكومي بقيادة صاحب المعالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء على التعاون الكبير الذي أبداه في الاستماع إلى ملاحظات النواب ومقترحاتهم والتوافق على تضمينها في برنامج عمل الحكومة، أيضا الشكر موصول إلى الفريق البرلماني بقيادة سعادة النائب الثاني علي زايد والذي اجتهد في دراسة برنامج عمل الحكومة دراسة وافية، وتقديم ملاحظات وأفكار مهمة تم إضافتها للبرنامج، من أبرز هذه النقاط التي نجحت اللجنة في إضافتها بما يتعلق ببناء (٢٥) ألف وحدة سكنية، نعتقد أن هذا الرقم هو الحد الأدنى الذي يمكن القبول به في برنامج عمل الحكومة، وذلك بهدف معالجة الأزمة الإسكانية الكبيرة، وهنا لابد من التذكير بأولوية هذا الملف المهم، وإعطائه أكبر الاهتمام في التنفيذ والتطبيق لأن الأزمة الإسكانية ورغم الجهود الحكومية الكبيرة ما زالت ضاغطة على المواطنين بشكل كبير جدا، وهذا ما تم تثبيته بالأرقام، حيث لا يزال آلاف من أصحاب الطلبات الإسكانية القديمة والتي ترجع إلى أكثر من (٢٠) سنة ينتظرون تلبية طلباتهم، وبدورنا في مجلس النواب سيكون علينا مسؤولية كبيرة في مراقبة ومتابعة التزام الحكومة ببناء هذا العدد من الوحدات السكنية، مستخدمين في

ذلك كافة الوسائل الرقابية، ويجب على الحكومة ألا تدخر جهدا في سرعة توفير الموازنات اللازمة للمشاريع الإسكانية، لأن أي خلل في ذلك سوف ينعكس سلبا على سرعة الإنجاز والوضع لا يحتمل أي تباطؤ في هذا الملف الحساس، نقطة أخرى مهمة، لابد من الإشارة إليها وهي التي تمت إضافتها في برنامج عمل الحكومة باقتراح من اللجنة البرلمانية والتي تنص بوضوح على أن تعمل الحكومة على تنفيذ توجهات التوازن المالي مع الحفاظ على مكتسبات المواطن الحالية ودون تحميله أي أعباء إضافية مستقبلية، هذه النقطة ضرورية جدا لأن ما حصل خلال السنوات الماضية على صعيد إعادة توجيه الدعم المالي وفرض الضرائب تسبب في رفع الأعباء المعيشية على المواطنين بشكل كبير جدا، وأصبح الوضع لا يتحمل المساس بالمكتسبات المالية للمواطنين، أو تحميلهم أي أعباء مالية إضافية، أعتقد أن هذه العبارة ضمانة مهمة جدا، ومرجع أساسي سوف نستند عليه لمواجهة أي توجهات أو قرارات يكون فيها مساس بمكتسبات المواطنين، أيضا نقطة أخيرة جديرة بالاهتمام في برنامج العمل الحكومي وهي التأكيد على بحرنة وألوية الوظائف للبحريين في كل شيء، قلناها سابقا، وما زلنا نكررها أن البحريني أصبح غريبا في سوق العمل مع الأسف، سواء العامل البحريني، أو التاجر البحريني، وخصوصا أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أعتقد أنه من أهم أولويات المرحلة القادمة هو تمكين البحريني وإعطاؤه الأولوية ليس بالشعارات فقط، وليس في برنامج العمل الحكومي فقط، بل يجب أن يتحول إلى قوانين وتشريعات وإجراءات أيضا عملية، وإلا فإن الاستياء الشعبي من هذا الموضوع يزداد يوما بعد يوم، النقطة الأخيرة معالي الرئيس التي أريد أختتم بها، هي ضرورة أن تستعد جميع الجهات الحكومية لتطبيق هذا البرنامج على أكمل وجه، اليوم نعيش أوضاعا اقتصادية استثنائية لا تتحمل أي تقاعس أو تراجع، المطلوب هو أن نعمل جميعا بأقصى جهد في تنفيذ الخطط الاستراتيجية التي تتوافق عليها، نأمل أن يكون هذا البرنامج هو باكورة التعاون الحقيقي بين السلطين التشريعية والتنفيذية في هذا الفصل التشريعي الجديد، وأن يستمر هذا التعاون لتحقيق التوجهات الملكية الحكيمة والتطلعات الشعبية، وشكرا معالي الرئيس.

الرئيس :

شكرا جزيلا، هناك طلبان جديدان من نائبين يريدان التداخل، فإذا توافقون بإضافة اثنين من النواب ؟ عذرا، ليس هناك موافقة على إضافتكم. سعادة السيد محمد بن إبراهيم المطوع وزير شؤون مجلس الوزراء تفضل.

وزير شؤون مجلس الوزراء :

شكرا معالي الرئيس، معالي السيدة الفاضلة الرئيس، أصحاب السعادة النواب المحترمين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، تقدم اليوم أمامكم برنامج العمل الحكومة لنيل ثقتكم فيه، ثم علينا كحكومة أن تحقق مصداقيتها من خلال تنفيذ كامل وصادق ومحرز للبرنامج، بما يرضي الله أولا، وما يرضي ضمائرنا جميعا، ويمكن من قبلكم متابعة ومراقبة الحكومة في ذلك بما لديكم من أدوات دستورية، فهذا مبدأ لا شك فيه، وهو الضمان العملي لمراقبة الحكومة، وللتحقق من تحقيق أهداف البرنامج الموضوع أمامكم، ذكرت بعض الأمور أود أن أؤكد موقف الحكومة منها، أولها تم ذكر محاربة الفساد، أريد أن أؤكد بأن الحكومة لا تدخر جهدا أبدا في محاربة أي إجراء فيه فساد، سواء ما يشير ديوان الرقابة المالية به في تقريره أو بما يكتشف من قبل الأجهزة الحكومية، وفي ذلك قضايا موجودة لدى الادعاء العام، ولدى القضاء، هذا أولا. وهناك كذلك عقوبات إدارية تمارسها الحكومة في حق من يخل بمسؤولياته، ثم كل وزير مسؤول أمام ثلاث جهات، أولا، مسؤول أمام رئيس مجلس الوزراء، وهذا يتم من خلال مجلس الوزراء بصفته الفردية، ومسؤول أمامكم بصفته الفردية، ومسؤول أمام جلالة الملك بصفته الفردية، وبصفته التضامنية، وهذا حسب الدستور، فهناك مستويات للمساءلة للوزير، وبما ذكر بمسألة البطالة وتوظيف المواطنين، تؤكد الحكومة أن المواطن هو محور التنمية والهدف من جميع برامج التنمية وبرنامج التوازن المالي هو خلق فرص عمل واعدة للمواطنين، وتوظيف البحريني هو الأولوية وليكن المفضل دائما، هذه البرامج التي تعمل هذه هدفها، والحكومة تؤكد على ذلك، ولديكم أدواتكم في المستقبل للتأكد من ذلك، تؤكد الحكومة أن البرامج وبالأخص برنامج التوازن المالي هو برنامج تم وضعه بأفكار وطنية ومن قبل فريق وطني لتحقيق المزيد من المكتسبات للمواطن وجلب الاستثمارات هدفه خلق فرص عمل واعدة للمواطنين والارتقاء الحقيقي والمستدام للمستوى المعيشي للمواطنين، تريد الحكومة أن تؤكد أمام مجلسكم هذه المبادئ، إن برنامج الحكومة وثيقة تحمل سياسات ومبادئ وأهداف واضحة للعمل معكم ولن يتحقق إلا بالتعاون المثمر بين السلطتين ولكل ما فيه خير للوطن والمواطنين، أرجو أن تنال الحكومة ثقتكم اليوم لتبدأ في خطواتها بتحقيق مصداقيتها أمامكم وأمام الشعب وأمام الله قبل كل ذلك، وشكرا.

الرئيس :

شكرا سعادة الوزير محمد المطوع. نعود... دعونا نصوت إذا شئتم على إضافة سعادة النائب أحمد العامر في قائمة المتحدثين، له دقيقة وسعادة النائب أحمد الدمستاني دقيقة أخرى...

النائب عبدالرزاق عبدالله خطاب :

وأنا أيضا.

الرئيس :

أيضا؟ في هذه الحالة أنا سأستخدم سلطتي وأقول لكم: لكم كل الشكر، أنا واثقة أنكم ستكونون إضافة إيجابية ونوعية في الحوار والنقاش، ولكن قرروا ذلك من خلال التصويت، ما رأيكم؟ نصوت؟ نصوت على أن نذهب إلى التوصية أم تريدون مداخلات إضافية؟ دقيقة؟ دقيقة واحدة لكل متداخل، (٣) من بعدهم نغلق باب النقاش، دقيقة، أنتم قلتتم، وأنا بأمركم... من عندكم، أنتم قلتتم دقيقة وقلت لكم دقيقة. سعادة النائب أحمد محمد العامر تفضل.

النائب أحمد محمد العامر :

شكرا معالي الرئيس، نمسي عليكم بالخير، نرحب بممثلي الأجهزة التنفيذية، قبل أن تنتهي الدقيقة ندخل في موضوعنا. طبعاً أنا عضو في لجنة دراسة برنامج الحكومة والنائب المقرر، ولكن عندي كذا مداخله وأمانة كذا مداخله أعطينا صاحب السعادة النائب علي زايد رئيس اللجنة، فقط عندي المداخلات، الذي يقف هنا طبعاً أنا أستغرب من بعض الذي كان يوجه بالرفض أو بالإيجاب، الذي يقف هنا يقول النقطة التي سيقولها وخلص ينتهي عند هذا والناس تسمع وتفهم وهي تقرر في النهاية، الموضوع الثاني الذي سأطرحه الله يسلمكم، معظم المواضيع التي طرحت هنا، الذي وقف على هذه المنصة هي من صميم عملنا البرلماني، فلا أعتقد أنه لا أحد يعرف من ماذا صلاحياته من رغبة وتشريع وملحقاته، ذكر مبدأ التسريح للموظفين، لا أعتقد أن هناك دولة في العالم لا يوجد فيها تسريح، وهذا مبدأ طبعاً مرفوض، والحمد لله أنا في البحرين أنا كوني كنعابي وعضو مجلس إداري في إحدى النقابات معظم القضايا في البحرين تحل من الأدوات النقابية والبرلمانية في بعض الأحيان، وهناك تعاون كبير أمانة من الأجهزة الحكومية سواء في وزارة العمل أو أحيانا عن طريق مجلس الوزراء أو الديوان الملكي أمانة... انتهت؟ سألتزم بالوقت، الله يعطيكم العافية.

الرئيس :

شكرا لك، شكرا على التزامك. سعادة النائب أحمد يوسف الدمستاني تفضل.

النائب أحمد يوسف الدمستاني :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، سعادة الرئيس هي طبعا دقيقة ولكن إن شاء الله تكفيننا. الإخوة أصحاب السعادة السلام عليكم، طبعا البرنامج واضح وصريح والكل وافق عليه وأنا من الموافقين على البرنامج بعون الله، نتمنى التطبيق إن شاء الله من مجلسنا الموقر، وأن تكون هناك لجنة تتابع هذا العمل على كثب ومراقبة الحكومة، لا يزعلون الحكومة، طبعا نحن كنواب وصلنا إلى هذا المجلس من أجل أن نمثل الشعب، والشعب طلبوا منا كلمة أمانة نوصلها اليوم عبر الرسائل، والقنوات شغالة والكل يسمعنا اليوم في هذا المجلس، الرسالة هي على أن المواطنين يترجون الحكومة في فتح أبوابها، إنهاء كل المشاكل الموجودة المتعلقة بالتوظيف، الطلبة الجامعيون العاطلون عن العمل، كل وزارات الدولة تشكو من هذا الهم، فبرنامجكم الموقر فيه، ولكن نأمل التطبيق من سعادة الوزراء، بارك الله فيكم، شكرا.

الرئيس:

شكرا جزيلا، سعادة النائب عبدالرزاق عبدالله حطاب آخر مداخلة، وبعدها يكون المجال لمقرر اللجنة يعطينا توصيته، تفضل.

النائب عبدالرزاق عبدالله حطاب :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (من لم يشكر الناس لم يشكر الله)، ومن منطلق هذا الحديث أتقدم إليكم جميعا من أصغركم إلى أكبركم بالشكر الوافي فيما قدمتموه من جهد في هذا البرنامج، لقد شارك بعض الإخوة النواب في البرنامج وكان لهم دور إيجابي فيما يتعلق بالنقاط التي تم طرحها في البرنامج، سواء بالكتابة أو بحضور اجتماعات اللجنة، وأتطرق هنا إلى التطمينات والتعهدات من جانب الحكومة، متمنيا تحويلها إلى واقع عملي، وأشكر الوزير سعادة الدكتور محمد المطوع على التوضيحات والتطمينات التي قالها والتي سحجها من ورقتي، وجزاهم الله خيرا، شكرا.

الرئيس :

كل الشكر لمداخلتك ولالتزامك بالوقت. تفضل الأخ المقرر، اتل علينا توصية لجنبتكم الموقرة.

النائب علي محمد إسحاقى (المقرر) :

بسم الله الرحمن الرحيم، قبل التوصية، أعتقد طلب من جميع الأعضاء للحكومة الرشيدة ونوصلها لمعالي الشيخ خالد، أن اليوم همومنا ومشاكلنا واحدة، كمواطنين، وكأعضاء موجودين نمثل الشعب، فنتمنى نحن اليوم أن هذه الهموم وهذه الشجون التي تم طرحها اليوم تترجم على أرض الواقع. والآن أتجه إلى توصية اللجنة، توصي اللجنة بتوافق جميع أعضائها الحاضرين بالموافقة على برنامج عمل الحكومة للسنوات ٢٠١٩م - ٢٠٢٢م المعدل المتوافق عليه مع الحكومة الموقرة وفقا للنسخة المستلمة بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠١٩م، وشكرا.

الرئيس :

شكرا، من هم الموافقون على برنامج عمل الحكومة؟ سيكون النداء بالاسم. سعادة المستشار راشد محمد بونجمة الأمين العام للمجلس تفضل.

(وهنا تمت عملية التصويت نداء بالاسم)

النائب إبراهيم خالد النفيعي.

موافق.

النائب أحمد صباح السلوم.

موافق.

النائب أحمد محمد العامر.

موافق.

النائب أحمد يوسف الأنصاري.

موافق.

النائب أحمد يوسف الدمستاني.

موافق.

النائب السيد فلاح هاشم فلاح.

غير موافق.

النائب باسم سلمان المالكي.

موافق.

النائب بدر سعود الدوسري.

موافق.

النائب حمد أحمد الكوهجي.

موافق.

النائب خالد صالح بو عنق.

موافق.

النائب زينب عبدالأمير خليل.

موافقة.

النائب سوسن محمد كمال.

موافقة.

النائب عادل عبدالرحمن العسومي.

موافق.

النائب عبدالرزاق عبدالله خطاب.

موافق.

النائب عبدالله إبراهيم الدوسري.

موافق.

النائب عبدالله خليفة الذوادي.

موافق.

النائب عبدالنبي سلمان أحمد.

موافق.

النائب علي أحمد زايد.

موافق.

النائب علي ماجد النعيمي.

موافق.

النائب علي محمد إسحاق.

موافق.

النائب عمار أحمد البناي.

موافق.

النائب عمار حسين عباس.

موافق.

النائب عمار سامي قمبر.

موافق.

النائب عيسى عبدالجبار الكوهجي.

موافق.

النائب عيسى علي القاضي.

موافق.

النائب عيسى يوسف الدوسري.

موافق.

النائب غازي فيصل آل رحمة.

موافق.

النائب فاضل عباس السواد.

موافق.

النائب فاطمة عباس قاسم.

موافقة.

النائب كلثم عبدالكريم الحايكي.

غير موافقة.

النائب محمد إبراهيم السيدي البوعيينين.

موافق.

النائب محمد خليفة بوحمود.

موافق.

النائب محمد عيسى العباسي.

موافق.

النائب محمود مكي البحراني.

موافق.

النائب معصومة حسن عبدالرحيم.

موافقة.

النائب ممدوح عباس الصالح.

موافق.

النائب هشام أحمد العشيري.

موافق.

النائب يوسف أحمد الذوادي.

موافق.

النائب يوسف زين العابدين زينل.

موافق.

معالي السيدة فوزية بنت عبدالله زينل.

موافقة.

الأمين العام للمجلس :

الموافقون: ٣٨ نائبا، غير الموافقين: نائبان، الممتنعون: لا يوجد.

(أغلبية موافقة)

(انظر ملحق التصويتات)

الرئيس :

فمن اليوم سيبدأ شغلكم واستخدامكم لأدواتكم الدستورية، وهذه المناسبة أنا أحب أن أقول لكم كلمة من القلب، أننا اليوم بموافقتكم على برنامج الحكومة، لكم كل الشكر والتقدير على كل ما أنجزناه مع بعض، بتوافق وطني رفيع، وروح بحرينية أصيلة، مارسنا من خلالها دورنا النيابي للمرة الثانية على التوالي وفق الدستور، وفق المادة (٤٦) من الدستور التي منحنا ومنحت مجلسكم صلاحية إقرار برنامج الحكومة، بفضل الله وبتعاون الجميع وفي ظل القيادة

الرشيدة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه، بعدما تمت الموافقة على برنامج الحكومة الموقر وفق الإجراءات الدستورية والقانونية، فإننا سنبدأ مرحلة جديدة من العمل الوطني تقتضي منا مضاعفة الجهود، هنا وقتكم، كل الذي طرحتموه من أسئلة وتساؤلات دعونا نضاعف جهودنا ونعزز دورنا التشريعي والرقابي في تنفيذ برنامج عمل الحكومة في السنوات الأربع المقبلة، نتابعهم خطوة بخطوة، كل جزئية، ونرى كيف يمكن يتم تنفيذه بحيث أننا نحفظ للوطن والمواطن حقوقه، نحفظ للجميع ما يتمناه من خلال أدواتكم الدستورية، وطبعاً هنا لا نستطيع أن نتجاوز شكرنا لمعالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الوفد الحكومي، وأصحاب المعالي والسعادة الوزراء والمسؤولين أعضاء الوفد لما لمسناه منكم من تجاوب مسؤول لمقترحات مجلسنا الموقر، والشكر والتقدير للجنة النيابية لسعادة النائب علي أحمد زايد النائب الثاني لرئيس مجلس النواب وكافة أعضاء اللجنة الكرام وأعضاء المجلس لكل ما بذلوه من جهد وإنجاز قدموه بكل صدق وأمانة وإخلاص وعمل دؤوب، وكذلك الشكر لكل أعضاء المجلس الذين تقدموا بمقترحاتهم مكتوبة ونابعة بكل صدق وأمانة للجنة لكي يتم مناقشته، وكانوا يحضرون اللجنة ويتداخلون ويشرحون مرئياتهم، والشكر موصول أيضاً لفرق العمل المساندة في الأمانة العامة وكافة الأجهزة الحكومية والإعلامية على دورهم الرائد في دعم أعمال اللجنة النيابية الحكومية والتي ساهمت بفعالية في إنجاز وطني الذي نحن اليوم بصدد، نؤكد لكم بأننا في مجلس النواب سنعمل بكل إخلاص وصدق وأمانة للتكامل والتفاعل الإيجابي والمستمر مع الحكومة الرشيدة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر وبدعم صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء لنستكمل معاً مسيرة العطاء والنماء في مملكة البحرين، نعاهد الشعب البحريني الكريم الذي شرفنا بأننا نكون هنا أصواته وممثليه تحت قبة البرلمان بأننا سنكون خير المدافعين عن حقوقه ومحافظين على منجزاته ومكتسباته، إن شاء الله أننا نكون سوياً يدا بيد نستطيع أن نعيش (٤) سنوات ليست عجافاً مثلما قالوا بل بالعكس سنوات خير وصلاح والأجمل مثلما دائماً يعدنا جلاله الملك فالأجمل قادم إن شاء الله، كلمة أخيرة لمعالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء تفضل.

نائب رئيس مجلس الوزراء :

بسم الله الرحمن الرحيم، صاحبة المعالي السيدة فوزية بنت عبدالله زينل الموقرة رئيس مجلس النواب، أصحاب السعادة أعضاء مجلس النواب المحترمين، نيابة عن سيدي صاحب

السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه وسيدي صاحب سمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه وجميع أعضاء الحكومة، يطيب لي أن أتقدم إليكم وإلى مجلسكم الموقر بالشكر الشديد والقوي على دعمكم برنامج الحكومة للسنوات ٢٠١٩م - ٢٠٢٢م، سائلا المولى جلت قدرته أن يوفقنا وإياكم لمواصلة خدمة الوطن العزيز والمواطنين الكرام في ظل قيادة سيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، إن إقرار مجلسكم الموقر هذا اليوم لبرنامج الحكومة ما هو إلا تعبير عن ثقتكم المقدرة بهذه الحكومة التي كانت وستظل بارة بقسمها بالله عز وجل وفيه لما عاهدت جلالة الملك المفدى عليه بأن تكون مخلصه للوطن وللملك وأن تحترم الدستور وقوانين الدولة وتذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله وأن تؤدي أعمالها بالأمانة والصدق، كما أن إقرار مجلسكم الموقر للبرنامج كما أشرت سابقا يعني المضي قدما بتحقيق عنصر الاستدامة لأمننا الاجتماعي والاقتصادي والمزيد من المنجزات للوطن والمكتسبات للمواطنين الذين هم محور التنمية وأساسها والعمل يدا بيد وفق مبدأ التعاون والتوافق على تجاوز التحديات وتحويلها من صعوبات إلى فرص تعود بالنفع على الجميع بإذن الله، أكرر شكري وتقديري لمجلسكم الموقر وأؤكد لكم أننا سنمضي دائما معا متعاونين في كل المجالات إن شاء الله وشكرا لكم مرة أخرى والسلام عليكم.

(بعض من النواب يطلبون من رئيس اللجنة التحدث)

الرئيس :

شكرا جزيلا، يستأهل لأنه بذل من الجهد الكثير دقيقة واحدة، الأخ النائب علي أحمد زايد رئيس اللجنة تفضل.

النائب علي أحمد زايد (رئيس اللجنة) :

شكرا معالي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، حقيقة أنا أهني الحكومة الموقرة على هذه الثقة التي اكتسبها من ممثلي الشعب أصحاب السعادة النواب وإن شاء الله بإذن الله بعد هذه النقطة تتحول هذه البرامج إلى نتائج وما يتطلع إليه المواطن بإذن الله، نشكرك حقيقة معالي الشيخ خالد بن عبدالله وكل أصحاب السعادة والمعالي على هذه الروح الإيجابية ونتأمل إن شاء الله أن يجني المواطن بالدرجة الأولى ما توافقنا عليه في هذه الأيام، نشكر حقيقة كل من ساند وكل من ساهم إخواني أصحاب السعادة أعضاء اللجنة بذلوا صراحة قصارى جهدهم إلى

أن وصلنا إلى هذه التوافقات، نسأل الله سبحانه وتعالى بأن يوفقنا للخير للأربع السنوات القادمة فيها الخير الكثير، وشكرا.

الرئيس :

إن شاء الله والشكر موصول لكل باسمه من الجانبين الحكومي والتشريعي، الشعبي والشعبوي للكل، الكل لم يقصر ولكن اليوم سيبدأ العمل، اليوم سيبدأ عملكم في استخدامكم أدواتكم الدستورية من أجل تحقيق كل الشعارات التي كنا نتمناها وهي تختصر في كلمة بسيطة (الغد الأجل للوطن والمواطن)، كل الشكر لكم مع السلامة وترفع الجلسة.

(رفعت الجلسة في الساعة ١:٠٠ ظهرا)

فوزية بنت عبدالله زينل
رئيس مجلس النواب

راشد محمد بونجمة
الأمين العام لمجلس النواب

(انتهت المضبطة)